البوصلة

التقرير السنوي لمنظمة البوصلة

2023

مقدمة

تتقدم البوصلة بصفتها منظّمة غير حكوميّة وغير ربحيّة مستقلّة سياسيّا وماليّا بهذا التقرير السنوي لنشاطاتها قصد اطلاع المستفيدات والمستفيدين من مشاريعها وشركائها وعموم متابعيها بحصيلة عمل سنة 2023 عبر عرض مختلف منجزاتها. كما تهدف من خلال هذا التقرير الى مشاركة تقييمها للمرحلة الدقيقة التي نعيشها على المستويين الوطني والدولي، مع تقاسم تصوراتها ورؤاها ورهاناتها للمرحلة القادمة.

يجدر أن نُذكّر أنّ البوصلة تقوم في نشاطها على جملة من المبادئ غير المُقترنة بأيّ من الأطراف السّياسيّة أو الحكومية أو المرتبطة بعالم الأعمال. مُرتكزة بالأساس على مبدأ الاستقلالية التامة في قراراتها وتسييرها لمشاريعها التي لا تنضبط إلّا لقيمها ومبادئها الديمقراطية وخدمة لأهدافها المُعلنة والتي يمكن ان نلخصها في:

- العمل والتفكير من داخل قيمتين أساسيتين الديمقراطية والمواطنة كمنطلقين متكاملين غير قابلان للتجزئة ووضع المواطنات والمواطنين في قلب الفعل السياسي العام وذلك من خلال تمكينهم من كل المعطيات الضرورية التي تتيح لهم الدفاع عن حقوقهم.

- الانخراط التام في معارك تحرير الانسان من الهيمنة والتمييز والاستبداد والاستغلال والاستعمار وحقه في مواطنة مكتملة الحقوق في مجتمع محرر وديمقراطي.

- العمل على عقد شراكات تقوم على الانسجام في القناعات الديمقراطية والتحريرية وتحترم مبدأ الاستقلالية وتهدف الى المساهمة الفعلية في طرح بدائل ذات مضامين اجتماعية واضحة تعبر عن كل الفئات والطبقات الهشة.

وانسجاما مع مبادئها وأهدافها، اشتغلت منظمة البوصلة منذ تأسيسها على جملة من المشاريع الهادفة إلى مُرافقة سَيْر الانتقال الدّيمقراطيّ في تونس مُنذ سنة 2011. من ضمنها:

مشروع مرصد مجلس
وهو مشروع اهتمّ بمراقبة السّلطة التّشريعيّة منذ انبعاثه في 2012. وتمثّلت مهمّته الأساسيّة في متابعة أعمال مجلس النّواب ومُداولاته وتعطل هذا المشروع بعد حل المجلس وتجميد اعماله مباشرة بعد 25 جويلية حيث ارتأت المنظمة في مرحلة ثانية مقاطعة أشغال المجلس المنبثق عن سلطة حالة الاستثناء.

مشروع مرصد بلديّة
ويندرج ضمن مساعي إنجاح مسار إرساء الحوكمة المحلّيّة منذ 2014، وهو في ذلك امتداد للباب السّابع من دستور 2014المنظّم للسّلطة المحلّية وتعطل هذا المشروع ايضا بعد قرار حل المجالس البلدية. الا أن فريق عمل هذا البرنامج اعادوا ضبط أهدافه بما يتفق مع قناعات ومواقف المنظمة.

مشروع مرصد ميزانيّة
يقوم بمتابعة مسار الميزانيّة منذ انبعاثه في2014 عبر منظار مبادئ دستوريّة ترتكز على الشّفافيّة والفصل بين السّلط والتّوازن بينها وعلى السّيادة الوطنيّة.

واعتبارًا أنّ لكل مرحلة ضروراتها وأولوياتها. ارتأت منظمة البوصلةٍ تحديث برامجها وأهدافها بما يتماشى مع متطلبات الوضع السياسي الجديد في البلاد، حتى تكون قادرة بذلك على الدفاع عن المبادئ الديمقراطيّة التي تأسست عليها، وتحمل مسؤوليتها في التصدي لمشاريع الشعبوية والاستبداد والذود عما تبقى من مكاسب البناء الديمقراطي.

لترتكز المنظمة في المرحلة الجديدة على ثلاث برامج أساسيّة وهي:

برنامج الحوكمة
وهو برنامج يهدف في الأصل إلى مرافقة مسار اللامركزية ودعم الديمقراطية المحليّة، ليتم تعديل أهدافه فيما بعد نحو الدفاع عن قيم الديمقراطيّة والمشاركة المواطنية عبر تقديم تقييمات لأهم مراحل تجربة اللامركزية. يشتغلُ برنامج الحوكمة مع الجمعيات في الجهات بهدف دعم نشاطاتها والعمل في إطار تشاركي تتمّ من خلاله تبادل الخبرات وتعزيز لقيم المواطنة والديمقراطية.

برنامج الماليّة والسياسات العموميّة
يهدف هذا البرنامج إلى دمقرطة القضايا الاقتصادية وإلى وضع المواطن في قلب النقاش حول السياسات العمومية وتمكينه من مختلف المعارف الضرورية والموثوقة حول ميزانيات الهياكل العمومية. كما يهدف هذا البرنامج إلى المساهمة في وضع سياسات مالية عمومية بديلة مُرتكزة أساسا على التضامن والتعاون، من خلال مُقاربة حقوقية وفي إطار رؤية تقوم على العدالة الاجتماعية والجبائية.

برنامج حقوق الإنسان
يعملُ على نشر ثقافة حقوقية شاملة. كما يسعى هذا البرنامج إلى مُتابعة نشاط الدولة في سنّ التشريعات ومُراقبة مدى ملاءمتها للمعايّير الأساسية في صون حقوق الانسان، مع رصد حالات الانتهاك والمسّ من الحقوق والحريات.

هذا وتنشر البوصلة تقارير تقييميّة ماليّة واقتصاديّة، ومقالات حول الشّأن السّياسيّ ووضعيّة الانتقال الديمقراطي في تونس. كما تُصْدِرُ بيانات تتفاعل من خلالها مع الشّأن الوطنيّ والدولي.

01 افتتاحية 06

02 شهادات 09

03 كيف نقيم سنة 2023؟ 12

04 أهم الأحداث 16

05 برامجنا 19

06 أنشطتنا 22

07 منشوراتنا 24

08 مواقفنا 34

09 حواراتنا 41

10 إصداراتنا البحثية 45

11 مشاركاتنا والتشبيك 49

12 حوكمتنا 52

13 البوصلة في الاعلام 57

14 خاتمة 62

1

افتتاحية

افتتاحية

انتهت سنة 2023 ولا تزال حرب الإبادة الوحشيّة على غزّة متواصلة. عرّى الشعب الفلسطينيّ بصموده وتضحياته نفاق الأنظمة الرسميّة في جلّ دول الشمال، وإزدواجيّة معاييرها، ومنطق العنصريّة الدفينة والتفوّق الأبيض الذي يحرّك مواقف جزء من نُخبها. كما نزع الغطاء عن لاديمقراطيّة المنظومة الدوليّة، ومنطق الهيمنة الذي يحكمها، وعجز قوّة القانون أمام قانون القوّة. ليست غزّة بالنسبة لنا مجرّد قضيّة تحتاج موقفا واضحا وحاسما، وقد عبّرنا عنه في بياناتنا. بل هي اختبار أخلاقي، واختبار حقوقي، وخطّ فرز أساسيّ، وبوصلة تنير الطريق، إذا ما استخلصنا دروسها جيّدا.

نحن في منظمة البوصلة، لم نرَ يوما دورنا تقنيّا. فالخبرات التي نراكمها هي في خدمة القيم التي ندافع عنها. ونحن، قبل كلّ شيء، منظمة حقوقيّة، تدافع على تحرّر الإنسان، في تونس والعالم. لذلك نحن لسنا بمعزل عن كلّ ما تطرحه حرب الإبادة على غزّة من أسئلة، حول منظومة حقوق الإنسان، حول القانون الدولي وجدواه، حول الحلفاء والخصوم، وحول استراتيجيات التحرّر وتكتيكاته.

هي أسئلة مشروعة، ولكنّ طريقة طرحها ليست دائما بريئة، وخطر استغلالها لتبرير القمع ونكران الحقوق قائم، والمنزلقات فيها واردة.

فالمشكل ليس مع قيمة وفكرة حقوق الإنسان، ولكن مع الانتقائية وازدواجية المعايير في تطبيقها، والاستخدام الأداتي الذي تمارسه الأنظمة المهيمنة. لا يعني ذلك أنّ صياغة حقوق الإنسان والاعتراف بها هو مجال خال تمامًا من منطق الهيمنة. ولكنّ ما يميّز فكرة حقوق الإنسان، هو أنّها فتحت المجال بشكل مستمرّ لنحاكمها بذاتها، حتى تَرَى المغيّبين، وتشمَلَ المقصيّين، وتكونَ فعلا أداة بِيَدِ الضعيف في وجه القويّ، وليس قناعا للاستغلال والهيمنة.

وإذا كان تطبيق حقوق الإنسان يصطدم في الواقع بمنطق الدولة-الأمة وحدودها والمنظومة الدوليّة القائمة عليها، بما يعنيه ذلك من سيطرة الأنظمة على الشعوب، ومن هيمنة الدول الأقوى على الدول الأضعف، فإنّ ذلك لا يعني التسليم بعبثيّة النضال داخل هذا الإطار. فالقانون الدولي كان ولا يزال موضوع وفضاء صراع. الوعي بمنطق الهيمنة داخله والدفع نحو قواعد أكثر عدالة، لا ينفي ضرورة استغلال الآليات الموجودة، كما حصل بالأمس مع شعب جنوب إفريقيا، وكما تفعل جنوب افريقيا اليوم نصرة لفلسطين.

المنزلق الآخر الذي يجب الحذر منه، هي الجوهرانية التي تضع الغرب ككتلة موحّدة منسجمة مقابل الشرق، في صراع حضارات متواصل. لا يعني ذلك أنّ خطّ الإنقسام الكولونيالي شمال-جنوب ليس موجودا وفاعلا، بل نقصد بذلك أنّ خطوط الانقسام ليست ثقافيّة أو دينيّة أو حضاريّة، وأنّ مواقف الأنظمة الرسمية والنّخب المهيمنة لا يجب أن تحسب على شعوبها. يكفي أن نرى أنّ أكبر المظاهرات المساندة لفلسطين كانت داخل المجتمعات الغربية نفسها.

ولا شكّ أنّ من بين الأسئلة المشروعة التي طرحتها حرب الإبادة على غزّة، سؤال العلاقة مع عدد من الممولين ممن اتخذوا مواقف علنيّة مناقضة لشعاراتهم وللقيم التي يتحدثون باسمها. البوصلة وغيرها من الجمعيات والمنظمات لا تخجل من طرح هذا السؤال ولا من أخذ موقف من بعض المؤسسات الممولة. ولكنّ مناقشة هذا الموضوع يجب أن لا تسقطنا في منطق التخوين، ولا في الخطاب التبسيطي الذي يرى العلاقة بين الجمعيات وممولها كعلاقة عموديّة وذات اتجاه واحد، ويتناسى أنّه حقّ لشعوب الجنوب، وواجب على دول الشمال، وأنّ المنظمات، حين تكون مبنيّة على قيم راسخة واستراتيجيات واضحة، قادرة على فرض موازين قوة لصالحها تحميها من أيّ تدخّل. وبالأخصّ، لا يجب أن يسقطنا في خطاب السلطة المشيطن لكلّ الأجسام الوسيطة وكلّ صوت نقدي.

ولعلّ أخطر المنزلقات، هو ما تمارسه الأنظمة المستبدّة من استغلال سياسي لقضية التحرّر الفلسطيني لمزيد قمع شعوبها. ولنا في التاريخ وفي الحاضر أمثلة عديدة. لكنّ المواقف السيادويّة، حين تكون للاستهلاك الداخلي فقط، وحين ترى استحقاق التحرّر فقط خارج حدودها، هي لا تقلّ نفاقا عن الأنظمة الرسميّة الغربيّة.

سنة 2023 كانت أيضا سنة انكشاف الطبيعة الاستبداديّة للنظام القائم منذ الانقلاب على دستور الثورة. إذ توسّعت الإيقافات السياسيّة بشكل مخيف، لتشمل كلّ العائلات السياسيّة المعارضة، بتهم التآمر والإرهاب التي تصل عقوبتها للإعدام، وبمسار إجرائي تتحكّم فيه السلطة التنفيذيّة ويفتقر لأبسط ضمانات الدفاع، بعد استكمال السلطة مسار إخضاع القضاء لتعليماتها تحت سيف الإعفاءات. كما استعملت السلطة حالة الطوارئ لمنع قوى سياسيّة من النشاط وغلق مقراتها، والمرسوم 54 لتكميم أفواه الصحفيين والمحامين والنقابيين والمدونين، فضلا عن تهمة "الأمر الموحش ضدّ رئيس الدولة"، التي تفضح في حدّ ذاتها طبيعة النظام الذي يقدّس الرئيس ويجرّم المعارضة. ولم تكن الجمعيات في منأى من سياق التضييق على الفضاء المدني، حيث لم يكتف الرئيس بشيطنتها وتخوينها خطابيا، بل تعدّدت المساعي التشريعيّة للتراجع عن المرسوم 88، أبرز مكاسب الثورة في مجال حريّة التنظم، توازيا مع ممارسة تزداد تضييقا يوما بعد يوم.

إنّ هذا المنزلق يؤكّد موقف المنظّمة من المسار القائم، وبالاخصّ موقف مقاطعة مؤسسة البرلمان الشكلي وفاقد الشرعيّة والمشروعيّة، كي لا نساهم في ديكور ديمقراطي لنظام استبدادي يزيد تضييقا يوما بعد يوم. فرصد البرلمان، وإن كان من أهمّ الأدوار التي لعبتها المنظمة، ليس هدفا في حدّ ذاته، ولا معنى له حين تكون كلّ السلطة محتكرة بين يدي شخص واحد. وكما بيّنا، لا يعني ذلك بالمرّة استقالة من لعب دورنا في متابعة النصوص التشريعية والتعليق عليها والتصدي لما نراه خطيرا منها. ولعلّ الانتخابات المحلية الأخيرة مؤشر إضافيّ على أخطر ما في مشروع البناء القاعدي الذي يمضي الرئيس في فرضه بالموارية والتقسيط، وهو قتل السياسة. إذ لم تعكس هذه الانتخابات فقط، كسابقتها، استقالة ما يقارب تسعة أعشار الناخبين من العمليّة، وإنّما مضت في مسار "لاتسييس" المجتمع، عبر تحويل عملية التصويت من فعل سياسي مواطني إلى مجرّد تعبير عن الروابط الأوّلية بين المرشّح وناخبيه، وعبر اختزال السياسة في "مطلبيّة محليّة" عوض أن تعبّر عن خيارات وانقسامات اقتصاديّة واجتماعية وفكريّة.

ويبقى من أخطر ما حصل سنة 2023، هي ممارسات العنصرية الرسمية ضدّ المهاجرين والمهاجرات من جنوب الصحراء. فقد أصبحت العنصريّة، مع بلاغ 21 فيفري 2023 الذي اجترّ أسوء ما أنتجه أقصى اليمين الأوروبي من نظريات، خطابا وسياسة رسميّين. وقد أنتج ذلك أفضع الممارسات، حين تمّ إبعاد الآلاف من المهاجرين إلى الصحراء الحدودية، خارج المعابر الرسميّة، بعد تهشيم هواتفهم وتعنيفهم، ليموت العشرات منهم جوعا وعطشا. إنّ هذه الممارسات لا تكشف فقط عنصريّة النظام القائم، ولكن أيضا خضوعه للإملاءات الأوروبية، وقبوله بلعب دور شرطيّ الحدود، حتّى أصبحت ممارساته إنجازا تتفاخر به حكومة الفاشية الجديدة في إيطاليا. فهي بذلك تفضح، مجدّدا، نفاق الشعارات السيادويّة للسلطة. إنّ قضيّة حقوق المهاجرين، تماما كما الحقوق السياسيّة للمعارضين والديمقراطيّة، هما أيضا محرار فرز واختبار أخلاقي لنا جميعا.

لقد سعت منظمة البوصلة، طيلة هذه السنة، إلى المشاركة في جهود التصدّي للمنعرج الاستبدادي الخطير وللسياسات التقشّفية التي تواصل فيها السلطة على نقيض شعاراتها وللخطاب والممارسات العنصريّة، عبر بياناتها ومواقفها والتقارير والمقالات التي تنشرها ومختلف مساهماتها وأنشطتها. ونحن في منظمة البوصلة واعون بدقّة وخطورة الظرف الذي نعيشه، وبكلفة النضال والكلمة الحرّة، ومستعدّون دائما للعب دورنا صحبة كلّ من يشاركنا هذه المبادئ والقيم. فطريق التحرّر طويلة وصعبة، ولكنها لن تقصر أو تسهل إذا ما اخترنا البقاء مكتوفي الأيدي.

02

شهادات

لقد كان لي شرف المشاركة في أول حوار مباشر نظمته البوصلة والذي كان حول الانتخابات المحلية. كانت تجربة مهمة حيث تمكنت من تقديم قراءة نقدية للنصوص المنظمة للعملية الانتخابية، وخاصة المرسوم الرئاسي عدد 8 المؤرخ 9 مارس 2023 الذي عدّل قانون الانتخابات لعام 2014. ركز التحليل على تناقضات النص حيث تهدف جميع فقراته بشكل أساسي إلى تعزيز سيطرة الرئيس على العملية الانتخابية وتتعارض مع فكرة أي تفويض محلي...

تبع العرض مناقشة ثرية شارك فيها عدة ممثلين عن المجتمع المدني.

شكراً مرة أخرى لفريق البوصلة على نشاطهم والجدية التي تميز كل أنشطتهم

منى كرّيم الدريدي

أستاذة قانون بكلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس

كان لي شرف المشاركة في نقاش مباشر نظّمته "منظمة البوصلة" حول تقسيم الأقاليم: قراءة في تاريخ الفكرة ووضع مبادرة الرئيس على محك التحديات التنموية". وكذلك عبر المشاركة في تأثيث مقاطع فيديو حول ماهية الأقاليم ودورها والطرق المعتمدة لتقسيمها. وقد مكنتني هذه التجربة الهامة من تقديم قراءة نقدية لكيفية واليات تقسيم الأقاليم بعد أن اتخذت السلطة السياسية المتمثلة في رئيس الدولة قرار تقسيم البلاد إلى خمسة أقاليم دون فتح نقاش مجتمعي من شأنه أن يخلص بنا إلى نتائج أكثر دقة وجديّة.

كما تمثّل مبادرة النقاش المباشر التي تطرحها منظمة البوصلة حول جملة من المواضع التيّ تهم الشأن العام بادرة جدّية خاصة في مثل هذه المرحلة التي تعيشها بلادنا والتراجع على المكاسب المهمة التي حققها التونسيات والتونسيين بعد المسار الثوري في سنة 2011 ولعلّ أهمها حرية التعبير والرأي بعد تفرد رئيس الدولة بكل السلط .

وفي النهاية لا يفوتني أن أشكر كامل فريق المنظمة على مهنية عمله وطرح فكرة النقاش العام بين الفاعلين السياسيين والمدنيين والاجتماعيين.

زياد خلّوفي

باحث في التاريخ والآثار وأستاذ تعليم ثانوي

3

كيف نقيم سنة 2023؟

عرفت سنة 2023 في أشهرها الأخيرة ارتفاعا لوتيرة الهجوم على الفضاء المدني تجسّدت في الإعلان عن الرغبة في تنقيح المرسوم 88 المنظم للجمعيات. إن هذه الخطوة لا تعدو أن تكون امتدادا لمسار كامل تمثل في هدم كامل مكاسب التجربة الديمقراطية قبل وضع أسس النظام السياسي لقيس سعيد خلال سنة 2023 (تنصيب برلمانه وعقد الانتخابات "المحلية" وتركيع القضاء نهائيا بعد الإعفاءات).
على المستوى **السياسي**، إن كان علينا ان نعطي عنوانا لهذه السنة سيكون سنة نفض الأوهام بخصوص طبيعة النظام الذي وضعه قيس سعيد. فإن كانت سنة 2022 سنة تركيز أسس هذا النظام بالقوة تارة والمواربة والتقسيط تارة أخرى، فإنّ سنة 2023 عرفت مرور هذه السلطة إلى السرعة القصوى في هدم كل المؤسسات التي لا تسيطر عليها وقمع كل الأصوات المعارضة دون تمييز بين مختلف الحساسيات السياسية وهو ما أسقط الحسابات الضيقة لمن ظنّ أن بإمكانه استغلال هذا النظام لاستهداف طرف دون عينه. عرفت سنة 2023 منعرجا خطيرا لسياسة الترهيب و استهداف القضاة، المحامين.ات، الصحفيين.ات، الناشطين.ات وخاصة المهاجرين.ات من جنوب الصحراء حين تبنّى أعلى هرم السلطة، في شهر فيفري، بشكل مخجل نظرية "الاستبدال الكبير" أكثر أطروحات اليمين الأوروبي عنصرية وفاشية. ترتب عن هذا موجة عنف ضد المهاجرين.ات وبلغت ذروتها في شهر جويلية أين عرفت البلاد أحداثا يمكن اعتبارها جرائم ضد الإنسانية[1] وهي الإبعاد القسري لما بين 1200 و2000 مهاجر من مدينة صفاقس إلى الحدود الليبية أو الجزائرية منهم من توفي هذه المناطق الصحراوية[2].

عرفت بداية السنة انطلاق حملة إيقافات ضد عدد من المعارضين.ات السياسيين بتهمة التآمر على أمن الدولة التي لا يحوم أي شك حول طابعها السياسي، حيث لم يتم مصارحة التونسيات والتونسيين بحقيقة هذه الاتهامات كما لم يصدر عن الجهة القضائية المتعهدة بالملف سوى بلاغ لتبرئة الديبلوماسيين الأجانب ومنع التداول الإعلامي في القضية في تجاوز للقاضي لدوره ومحاولة للتعتيم والتضليل حول القضية وملفاتها الهزيلة.

شهدت 2023 كذلك تصاعدا لوتيرة انتهاك **حرية التعبير** فبعد إصدار المرسوم 54 لسنة 2022، تحوّل هذا النص إلى آلية جديدة لاستهداف الصحفيين بدل المرسوم 115 المنظم للمهنة. حسب تقرير وحدة السلامة بالنقابة الوطنية للصحفيين تمّ خلال الفترة الممتدة بين نوفمبر 2022 وأكتوبر 2023 تسجيل 27 حالة تتبع عدلي ضد الصحفيين.ات خارج إطار المرسوم 115 منها 7 على معنى المرسوم 54 و10 على المجلة الجزائية. كما أصدر القضاء التونسي حكمين بالسجن أحدهما صادر عن قطب مكافحة الإرهاب استئنافيا بخمس سنوات سجن ضد الصحفي خليفة القاسمي بعد استئناف النيابة العمومية لحكم ابتدائي بسنة واحدة سجن ويعتبر الحكم الأقسى خلال السنوات العشر الأخيرة في حق الصحفيين.

كما تمّ استعمال هذا المرسوم و غيره من النصوص في المجلة الجزائية و مجلة الاتصالات لاستهداف حرية التعبير و ملاحقة ناشطين و ناشطات و مواطنين.ات على خلفية تصريحات إعلامية أو تدوينات تندرج في إطار حرية التعبير. يمكن ملاحظة أن هذا المرسوم صار آلية مفضلة لدى مسؤولين في السلطة كالوزراء لاستهداف منظورين لهم كالنقابيين.ات أو صحفيين.ات تناولوا بالنقد مردودهم أو إدارتهم لمؤسساتهم. وها نحن نختتم السنة بإيقاف الصحفي زياد الهاني على خلفية تصريح إذاعي باستعمال نفس المرسوم.

كما كان يفترض أن تشهد سنة 2023 تنظيم انتخابات بلدية بعد نهاية عهدة المجالس البلدية المنتخبة في 2018، إلا أن الرئيس قيس سعيد -بدل الدعوة لعقد الانتخابات البلدية في موعدها- فضّل أياما قليلة قبل انعقاد أول جلسة لبرلمانه الجديد حلّ جميع المجالس البلدية يوم 8 مارس بمرسوم في مخالفة لمجلة الجماعات المحلية. كما أصدر في نفس اليوم مرسوما ينقح القانون الانتخابي في مخالفة صريحة حتى لدستوره الذي يمنع التشريع في المجال الانتخابي بالمراسيم ومرسوما آخرا يتعلق بتنظيم وطريقة انتخاب المجلس الوطني للجهات والأقاليم ليكتمل بذلك تنصيب مشروع بنائه القاعدي بعد أشهر من المواربة حول حقيقة الأجندا السياسية "لمسار 25

1 مهدي العش - المفكرة القانونية (مارس 2023) : الإبعاد القسري للمهاجرين في الصحراء: جريمة ضدّ الإنسانيّة تُجابه بالإنكار

2 المهاجر نيوز - (أوت 2023) ليبيا : لعثور على 27 جثة لمهاجرين قضوا في الصحراء على الحدود مع تونس

جويلية"[3].
على مستوى **العدالة**، بعد مرور سنة على المذبحة التي ارتكبتها وزارة العدل ضد 57 قاضيا وقاضية، واصلت السلطة ضربها لاستقلالية السلطة القضائية بوضع يدها على المجلس الأعلى للقضاء وانعكس ذلك بوضوح في الحركة القضائية. بعد تعطيل هذه الأخيرة للسنة القضائية 2022-2023 في سابقة خطيرة، جاءت هذه الحركة في 30 أوت 2023 بعد ختمها من رئيس الجمهورية وصدورها بالرائد الرسمي دون أن يعلن عنها المجلس المؤقت للقضاء كما كان الحال في عشرية الانتقال الديمقراطية[4]. كما لم تحتو الحركة على أي إشارة إلى اطلاع الرئيس على رأي المجلس ما يلقي بشكوك حول احترام الإجراءات الواردة في النصوص التي أصدرها بنفسه في هذا المجال. من ناحية أخرى، اتخذت النقل في هذه الحركة شكلا حيث شملت قضاة لهم نشاط صلب جمعية القضاة في إطار الحراك القضائي المدافع عن استقلالية القضاء.

في ظل هذا المناخ المتسم بالترهيب، لم يبق من السلطات المضادة سوى **المجتمع المدني المستقل**. في تمشّ مطابق لما حدث في ملف المهاجرين.ات، تمّ استهداف الناشطين والناشطات في المجتمع المدني وشيطنتهم على شبكات التواصل الاجتماعي والتحريض عليهم من قبل الحزيب القومي التونسي الفاشي خاصة المنتمين منهم لمجتمع الميم عين والجمعيات الحقوقية المدافعة عن حقوقهم. فبعد حملة فيديوهات ومحتوى على الانترنت وإعداد تقرير تمّ إرساله لرئاسة الجمهورية تبنّى رئيس الدولة قيس سعيد عناصر هذا الخطاب وزاد في وتيرة استهدافه لجمعيات المجتمع المدني. فبعد أن هاجم سابقا المنظمات التي لم يرق له موقفها في علاقة بملفات بعينها كحادثة جرجيس أو الدفاع عن استقلال القضاء، تبنّى هذه المرة مجددا نظرية المؤامرة ليصف المنظمات والناشطين.ات فيها بـ "المرتزقة" الذين يعملون لـ "حساب الخارج". واعتمد على مسألة التمويل الأجنبي لبناء هذه الصورة التآمرية لما تثيره هذه المسألة من حساسيات

رغم أنها قانونية وتخضع كليا لرقابة الدولة والأجهزة القضائية[5]. ليتبع هذه الخطوات حملة مزايدة من صفّ سلطة 25 جويلية تمثّلت في مقترح قانون من برلمان قيس سعيد ومشروع قانون أعلنت عنه رئاسة الحكومة يجتمعان في تعديد التضييقات على أنشطة الجمعيات وحرية التنظّم. إن تغيير مرسوم الجمعيات في هذا السياق لا يمكن أن ينبع من رغبة في الإصلاح، بل يعبّر عن رغبة السلطة في إخماد آخر الأصوات المعارضة ووضع اليد على منظمات المجتمع المدني مراقبة وعقابا مستخدمة التمويل الأجنبي كحجّة كما هو الحال في تجارب تسلّطية أخرى كروسيا ومصر والأردن.

في ظل هذا المشهد، اختتم قيس سعيد السنة بعقد انتخابات مهزلة أخرى في سبيل تحقيق مشروعه الفردي الذي يحلم به وهو "البناء القاعدي". في نسبة قياسية جديدة في حدود 11,66%، لم يتحول إلى صناديق الرئيس سوى مواطن.ة واحد على 9 مسجلين وهو ما يضعف بشكل كبير جدّية ومشروعية هذه المجالس المحلية. هذا الماراثون الانتخابي كما وصفناه[6]، عدى عن كونه غير مجد سياسيا في ظل تفرّد الرئيس بكل الصلاحيات، فإنه يأتي في سياق تتعكر فيه الظروف الاقتصادية والاجتماعية في غياب لأي رؤية للسياسات العمومية القادرة على تحسين هذه الظروف. فالحاكم الأوحد يكتفي باتهام المتآمرين والمحتكرين المعارضين السياسيين حتى بعد وضعهم بالسجون بالوقوف وراء هذا الفشل رغم احتكاره جميع السلطات منذ ما يقارب 3 سنوات.

اقتصادياً، تواجه تونس تحديات وتعقيدات كبيرة، حيث بلغت نسبة التضخم في ديسمبر2023 8.1%، في واقع اجتماعي واقتصادي يتسم بالاستمرار في سياسات التقشف التي تصرف على حساب الفئات والطبقات الهشة، وذلك رغم توقف المفاوضات مع صندوق النقد الدولي (FMI) و اعراب قيس سعيد شكلا عن رفضه لتوصياته ودعوته لبديل اقتصادي، إلا أن سياساته العامة تعكس بشكل جلي تواصل العمل بتدابير التقشف، مثل تجميد الانتداب في الوظيفة العمومية

3 منظمة البوصلة (مارس 2023) : قراءة أولية في مراسيم 8 مارس 2023 : قتل المواطنة باسم البناء القاعدي
4 المفكرة القانونية (سبتمبر 2023) : حركة القضاء العدلي في تونس 2023-2024 : الولاء وإلا العقاب
5 منظمة البوصلة (ديسمبر 2023) : مقترح تنقيح مرسوم الجمعيات: نحو إتلاف آخر مكاسب التجربة الديمقراطية
6 منظمة البوصلة (مارس 2023) : قراءة أولية في مراسيم 8 مارس 2023 : قتل المواطنة باسم البناء القاعدي

وإلغاء الدعم عن الطاقة والمواد الأساسية التي أصبحت أصلا غير متوفرة.

أما على المستوى **الدولي**، عرفت سنة 2023 تصاعدا لجرائم الاحتلال الصهيوني وحكومته اليمينية المتطرفة باستفحال الاستيطان وتواتر استفزازات وجرائم المستوطنين وحالات الاعتداء على الشعب الفلسطيني ومقدساته. قبل أن يشنّ جيش الاحتلال عدوانا غاشما وإبادة جماعية ضد الفلسطينيين في قطاع غزة بتعلة الرد على عملية طوفان الأقصى التي قامت بها المقاومة. إن جرائم الاحتلال واستهدافه المباشر للمدنيين وارتكابه لجرائم الحرب كاستهداف المستشفيات والمدارس والإبعاد القسري أدّت إلى استشهاد أكثر من 20 ألف فلسطيني معظمهم من النساء والأطفال.

وقد كشفَت هذه الغطرسة العسكرية انحياز قوى الهيمنة العالمية إلى مشاريع الإبادة والاستعمار، وضربها عرض الحائط كل المطالبات الحقوقية والإنسانية بإيقاف حرب الإبادة والالتزام بالقوانين الدوليَة. وهو ما يدعو أكثر من أي وقت مضى إلى مواجهة حالة العطالة التي تمارسها قوى الهيمنة العالمية ضد منظومة حقوق الإنسان ومُلحقاتها المؤسساتية والتشريعية.

وباتت هذه الهيمنة في الحقيقة تشمل كل مناحي الحياة الإنسانية، من خلال تعميم نموذج السيطرة النيوليبرالية الاقتصادية على الشعوب، وفي مقدمتها شعوب الجنوب. وهو ما خلق وضعًا عالميا تطغى عليه مظاهر الفقر والمرض ومختلف أشكال الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية في الوقت الذي تستمر أزمة التغيرات المناخية واللامساواة بين دول الشمال والجنوب باستعمال المديونية والهيمنة، كما تعرف منظومة حقوق الإنسان.

إن منظمة البوصلة، على ضوء قراءتها لهذا المشهد الوطني ولتصاعد النزعات اليمينية المتطرفة والمعادية للمساواة دوليا، تعتبر ان النضال من أجل قيم الحرية والديمقراطية والمساواة هو أولوية المرحلة القادمة. إن منظمتنا تقف في صف المدافعات والمدافعين عن الحرية والعدالة من أجل وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان في تونس سواء تعلّق ذلك بالمواطنين.ات أو بالمهاجرين.ات، كما نعبّر عن اصطفافنا بوضوح في صف الشعوب المضطهدة و على رأسها الشعب الفلسطيني الصامد.

في هذا الإطار، ستواصل البوصلة انتاج معرفة بديلة وجدّية تجمع بين الصرامة العلمية والالتزام السياسي و الأخلاقي، وخلق فضاءات نقاش بديلة لمقاومة حالة التسطيح الفكري و المعرفي و انتشار تزييف الوعي. كما سنحرص على الدفاع عن قناعاتنا بكل استقلالية.

4

أهم الأحداث

2023

29 جانفي

الانتخابات التشريعية في دورها الثاني

11 فيفري

بداية حملة الاعتقالات ضد معارضين.ات سياسيين بتهمة التآمر

21 فيفري

خطاب «تغيير التركيبة الديمغرافية» وحملة عنصرية ضد المهاجرات والمهاجرين

8 مارس

حل المجالس البلدية المنتخبة بمرسوم

13 مارس

الجلسة الافتتاحية لبرلمان قيس سعيد: منع الصحفيين.ات والمجتمع المدني

15 ماي

الحكم على الصحفي خليفة القاسمي ب 5 سنوات سجنا

16 جويلية

توقيع مذكرة التفاهم بين قيس سعيد ورئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين ورئيسة مجلس الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني والوزير الأول الهولندي مارك روته

أوت

العنف ضد المهاجرين صفاقس

جويلية

أزمة العنف ضد المهاجرات والمهاجرين في صفاقس تبلغ ذروتها

أوت

حملات الترهيب والتحريض ضد مجتمع الميم عين

2 أوت

انهاء مهام نجلاء بودن رمضان رئيسة للحكومة وتعيين أحمد الحشاني خلفا لها

أكتوبر - نوفمبر

أعتقال عبير موسي و رياض بن فضل ليبلغ عدد المعارضين السياسيين من جميع الأطياف 20 شخصا

أوت

الحركة القضائية ومعاقبة القضاة المتضامنين مع زملائهم المعفيين

٥

برامجنا

برنامج الحوكمة

أهداف البرنامج	هو برنامج يهدف في الأصل إلى مرافقة مسار اللامركزية ودعم الديمقراطية المحليّة، تم تعديل أهدافه اثر انقلاب 25 جويلية 2021 نحو الدفاع عن قيم الديمقراطيّة والمشاركة المواطنية عبر تقديم تقييمات لأهم مراحل تجربة اللامركزية. يشتغلُ برنامج الحوكمة مع الجمعيات في الجهات بهدف دعم نشاطاتها والعمل في إطار تشاركي تتمّ من خلاله تبادل الخبرات وتعزيز لقيم المواطنة والديمقراطية.
المشاريع المتفرعة عن البرنامج	**المشروع الأول** ترسيخ مسار اللامركزية وتعزيز الديمقراطية المحلية **أهداف المشروع الأول** المساهمة في إرساء لامركزية تعزز التنمية المحلية الشاملة، عبر مجالس محلية مستقلة ومسؤولة تجاه مواطنين.ت ملتزمين.ات
	المشروع الثاني تعزيز مشاركة المواطنين بفعالية في مراقبة أعمال البلديات والتعاون في بناء العمل العام لتحقيق استجابة أفضل من السياسات العامة المحلية لتطلعات المواطنين، خاصة النساء والشباب **أهداف المشروع الثاني** يهدف هذا المشروع إلى تعزيز المشاركة النشطة والفعّالة للفاعلين المحليين في إدارة الشؤون المحلية وإلى تحسين الخدمات العامة المحلية في البلديات من خلال مشاركة فعّالة للمجتمع المدني

برنامج حقوق الانسان

أهداف البرنامج	يعملُ برنامج حقوق الإنسان على نشر ثقافة حقوقية شاملة. كما يسعى هذا البرنامج إلى مُتابعة نشاط الدولة في سنّ التشريعات ومُراقبة مدى ملاءمتها للمعايّير الأساسية في صون حقوق الانسان، مع رصد حالات الانتهاك والمسّ من الحقوق والحريات.
المشاريع المتفرعة عن البرنامج	**المشروع الأول** لارجوع - تعزيز قدرات المجتمع المدني لإحياء العدالة الانتقالية في تونس **أهداف المشروع الأول** المساهمة في تنشيط جهود العدالة الانتقالية في تونس بهدف التعامل بفعالية مع الانتهاكات الماضية عن طريق تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني للمناصرة المشتركة من أجل إعتماد ضمانات عدم التكرار، وإعادة وضع العدالة الانتقالية في جدول أعمال صانعي السياسات، ومراقبة مسار العدالة الانتقالية والإطار المؤسسي لما بعد هيئة الحقيقة والكرامة
	المشروع الثاني تغيير الخطاب في تونس عبر عدسة الحقوق **أهداف المشروع الثاني** بناء ونشر، على نطاق واسع، خطاب يدعم القيم الديمقراطية ومستند إلى مبادئ حقوق الإنسان

برنامج الماليّة والسياسات العموميّة

أهداف البرنامج	يهدف هذا البرنامج إلى دمقرطة القضايا الاقتصادية وإلى وضع المواطن في قلب النقاش حول السياسات العمومية وتمكينه من مختلف المعارف الضرورية والموثوقة حول ميزانيات الهياكل العمومية. كما يهدف هذا البرنامج إلى المساهمة في وضع سياسات مالية عمومية بديلة مُرتكزة أساسا على التضامن والتعاون، من خلال مُقاربة حقوقية وفي إطار رؤية تقوم على العدالة الاجتماعية والجبائية.
المشاريع المتفرعة عن البرنامج	**المشروع الأول** تعزيز مشاركة الشباب في الدفاع عن حقهم في الرعاية الصحية في المناطق المهمشة والمناطق الحدودية **أهداف المشروع الأول** يهدف المشروع إلى الدفاع وتعزيز مشاركة الشباب في الأحياء الشعبية والمناطق الداخلية في الدفاع عن حق الرعاية الصحية وإصلاح قطاع الصحة العمومية **المشروع الثاني** نحو تمويل عادل للتعافي في تونس ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا **أهداف المشروع الثاني** **1** إنتاج ونشر المعرفة حول التقشف والديون في تونس ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. **2** تعزيز المساحات الشاملة والحوار لمناقشة تأثير تدابير التقشف على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي والوطني والإقليمي. **3** نشر الوعي بين المواطنين/ات في تونس حول الأسباب الجذرية لأزمة الديون وتأثير التقشف على حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية

6

أنشطتنا

18/17 أفريل 2023

نظمت البوصلة في 17 و18 أفريل 2023 يومين دراسيين لتعزيز القدرات حول "الصحة والضمان الاجتماعي" هدفت إلى تعزيز المعرفة والمهارات لدى فريق المنظمة لفهم والدعوة إلى أنظمة قوية للضمان الاجتماعي تضمن الوصول إلى رعاية صحية عالية الجودة وشاملة.

ضمت جلسة تعزيز القدرات حول "الصحة والضمان الاجتماعي" 12 عضوًا من فريق البوصلة، بما في ذلك الباحثين والمحللين وشملت عروضًا تقديمية ومناقشات جماعية وتمارين عملية بهدف تعميق فهم المشاركين.ات للتحديات والفرص في مجال الضمان الاجتماعي، خاصة في السياق التونسي بهدف تحقيق تأثير ذو مغزى على عمل المنظمة في ميدان حقوق الإنسان والقضايا ذات الصلة.

انطلقت الجلسة بنظرة عامة على مختلف أنظمة الضمان الاجتماعي المطبقة في مختلف البلدان. تعلم المشاركون والمشاركات عن المبادئ الأساسية للضمان الاجتماعي، بما في ذلك الشمولية والتضامن. كما استكشفوا دراسات مقارنة من البلدان التي تمتلك نماذج ناجحة في الضمان الاجتماعي وناقشوا قابليتها للتطبيق في سياق تونس. قام المشاركون.ات بتحليل عميق لنظام الضمان الاجتماعي التونسي، مركزين على نقاط قوته وضعفه والفجوات فيه. فحصوا تأثير التدابير التقشفية على الصحة العامة والضمان الاجتماعي في تونس، مسلطين الضوء على ضرورة الإصلاحات لضمان الوصول الشامل لخدمات الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية الكافية.

خصص جزء هام من الجلسة لمناقشة استراتيجيات المناصرة الفعّالة لتعزيز حقوق الصحة والضمان الاجتماعي. استكشف المشاركون.ات أساليب مختلفة، مثل التفاعل مع صناع السياسات، وإجراء البحوث وتحليل البيانات، وبناء التحالفات مع منظمات المجتمع المدني الأخرى، واستخدام وسائل الإعلام والاتصال لزيادة الوعي العام.

تضمنت التمارين العملية مشاركة المشاركين.ات في تطبيق ما تعلموه. تم تقسيمهم.ن إلى مجموعات وتوفير دراسات حالة تتعلق بتحديات الضمان الاجتماعي في تونس. قامت المجموعات بتحليل الحالات، وتحديد الحلول المحتملة، وتقديم نتائجها للمجموعة الأكبر. شجعت هذه التمرينات على التعاون والتفكير النقدي ومهارات حل المشكلات.

منشوراتنا

23 جانفي 2023

رسالة إلى وزارة تكنولوجيات الإتصال حول برنامج الهوية الرقمية للمواطن على الجوال

قامت منظمة البوصلة رفقة شركائها بمراسلة وزارة تكنولوجيات الإتصال بتونس بتاريخ 16 ديسمبر 2022 قصد الحصول على توضيحات حول برنامج الهوية الرقمية للمواطن على الجوال (MobileID). إلا أن الوزارة امتنعت عن الإجابة واختارت عدم التفاعل مع مراسلات المجتمع المدني.

وفي ظل غياب المعلومة وعدم توفر مناخ حامي للخصوصية والمعطيات الشخصية، قامت منظمة البوصلة بنشر نص الرسالة للعموم بتاريخ 23 جانفي 2023.

رابط الرسالة
https://bws.la/woD3

03 فيفري 2023

رسوم توضيحية لتركيبة المجلس التشريعي الجديد

اعتمادا على النتائج النهائية للانتخابات التشريعية لسنة 2022 التي تمّ نشرها على موقع التواصل الاجتماعي الخاص بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات، نشرت منظمة البوصلة بتاريخ 03 فيفري 2023 مجموعة من الرسوم التوضيحية التي حاولت من خلالها تقديم صورة توضيحية لتركيبة المجلس المنتخب حديثا والذي شهد غياب شبه تامّ لتمثيليّة المرأة داخل المجلس النيابي، إذ لم تتحصّل النساء سوى على 24 مقعدا من أصل 154 مقعدا تمّ التنافس حولهم خلال الدورين الأوّل والثاني من الانتخابات التشريعية. لاحظنا كذلك صعود 9 نواب كانوا مُمثلين بالمجالس التشريعيّة السابقة وبالمجلس الوطني التأسيسي. كما فاز نائبين إثنين كانا في برلمان ما قبل الثورة بمقعدين. إلى جانب صعود العديد من رؤساء ومُستشاري المجالس البلديّة.

وقد ذكّرت البوصلة من خلال هذه الرسوم التوضيحية بأنّها كانت قد نبّهت منذ تنقيح القانون الانتخابي لمدى خطورة هذه التعديلات على المشاركة المواطنيّة في الحياة السياسيّة وعلى المخاطر المُرتقبة في علاقة بإقصاء المرأة من المؤسّسة التشريعيّة.

رابط الرسوم التوضيحية
https://shorturl.at/lrCDU

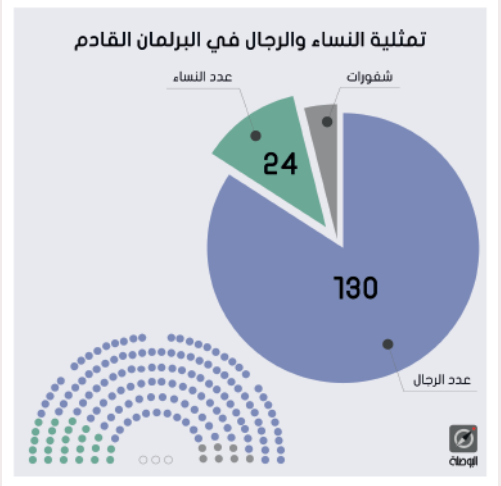

17 فيفري 2023

فيديو يلخص آراء المواطنين حول واقع الخدمات العمومية الحياتيّة من نقل وصحّة وتعليم

قامت منظمة البوصلة إلى جانب شركائها في إطار حملة "يزي ما رهنتونا" بالتواصل بشكل مباشر مع المواطنين والمواطنات وفتح النّقاش حول الخيارات التّقشّفية التي تنتهجها الحكومة في إطار برنامجها "الإصلاحي" وآثارها السلبيّة على الخدمات العمومية المقدّمة.

يلخّص هذا الفيديو أبرز ما جاء على لسان المواطنين والمواطنات وأبرز الأرقام والإحصائيات حول الخدمات العمومية الحياتيّة من نقل وصحّة وتعليم.

رابط الفيديو
https://shorturl.at/mAIQU

للإطلاع على البدائل التي تقترحها الحملة يمكنكم زيارة الرّابط التّالي: "العدالة الجبائية، رهان مصيري في متناول تونس"
https://bws.la/Eubv

22 فيفري 2023

أداة تفاعلية لتعديل قيمة الدينار باحتساب التضخّم وأداة للمُقارنة بين خلاص الدّيون والاستثمارات المُمكن تحقيقها في مجال الصّحّة العموميّة وكلفة دعم المواد الأساسيّة

في إطار عملها على تمكين المواطنات والمواطنين من آليّات تحليل واقعهم الاقتصادي وتدعيم مركزيّتهم في الشّأن المحلّي، قدّمت منظّمة البوصلة بتاريخ 22 فيفري 2023 أداتين تفاعليتين:

تتمثل الأولى في أداة تعديل قيمة الدينار باحتساب التضخّم (inflation calculator)، وهي سابقة من نوعها في تونس التي تمكن المستخدم من إحتساب القيمة الفعليّة للدّينار من سنة إلى أخرى من خلال إلغاء تأثير التّضخّم على القيمة الإسميّة للدّينار، وذلك حسب البيانات المتوفرة علنيا من المعهد الوطني للإحصاء. وتسمح هذه الأداة بتعديل مبالغ ماليّة صغيرة (رواتب، أسعار، إلخ) أو هامّة (ميزانية وزارة، تكلفة الدعم، إلخ) خلال الفترة الزّمنيّة الممتدّة من 1962 إلى 2022.

رابط الأداة
https://bws.la/uo9n

وأداة ثانية تُمكّن من المُقارنة بين خلاص الدّيون والاستثمارات المُمكن تحقيقها في مجال الصّحّة العموميّة وكلفة دعم المواد الأساسيّة حيث قد بلغت دُفعات الدّيون مستوى تاريخيّا في السّنوات السّابقة مما أعاق الاستثمار في القطاعات الحيوية التي يتطلب إصلاحها وإعادة إحيائها استثمارات كبرى مثل الصّحة والتّعليم.

رابط الأداة
https://bws.la/ho33

24 فيفري 2023

فيديو حول تأثير سياسات التقشف على المقدرة الشرائية للمواطن والولوج إلى الخدمات العمومية

في إطار عملها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للتونسيين/ات، نشرت البوصلة في 24 فيفري 2023 فيديو أوضحت من خلاله تأثير سياسات التقشف على المقدرة الشرائية للمواطن والولوج إلى الخدمات العمومية وذلك تزامنا مع مساعي حكومة بودن إلى تنفيذ إجراءات تقشفية تندرج ضمن شروط اتفاقية لم يتم توقيعها بعد مع صندوق النقد الدولي. هذه السياسات ليست سوى مواصلة لما طبق خلال السنوات السابقة من رفع للدعم على المواد الغذائية وتجميد الإنتداب في الوظيفة العمومية.

رابط الفيديو
https://shorturl.at/gzHNY

24 أفريل 2023

رسوم تحليلية لتقييم جودة الخدمات المقدمة في قطاع التعليم العمومي

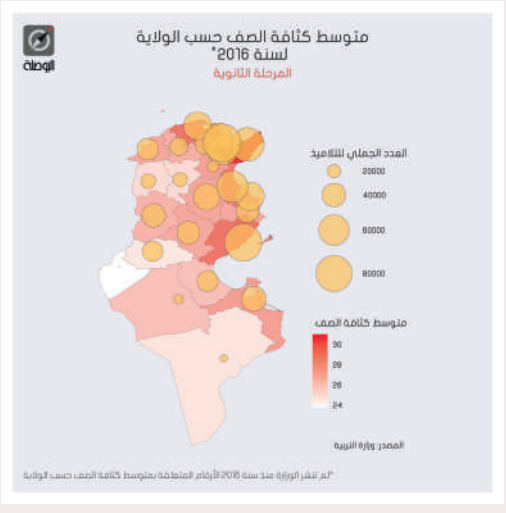

في سياق عملها على تمكين المواطنين والمواطنات من فهم تأثير سياسات التقشف على امكانية الولوج إلى الخدمات العمومية وعلى جودتها، نشرت منظمة البوصلة بتاريخ 24 أفريل 2023 جملة من البيانات التي سعت من خلالها الى تقييم جودة الخدمات المقدمة في قطاع التعليم العمومي.

وذلك بتسليط الضوء على نقص الاستثمار في البنية التحتية وتجميد الانتدابات مما أدى إلى اختلال بين عدد المعلمين.ات وعدد التلاميذ والتلميذات.

رابط الرسوم التحليلية
https://shorturl.at/wxCL4

26 أفريل 2023

رسوم توضيحية لتطور ميزانية وزارة التربية حسب نوع الإنفاق ومستوى التعليم

كجزء من عملها بشأن تأثير تدابير التقشف على الوصول إلى الخدمات العامة، طورت البوصلة مجموعة من البيانات المرئية التي نشرتها في 26 أفريل 2023 لتقييم جودة الخدمات المقدمة في قطاع التعليم العمومي من خلال تسليط الضوء على تطور ميزانية وزارة التربية حسب نوع الإنفاق ومستوى التعليم.

رابط الرسوم التوضيحية
https://shorturl.at/stET3

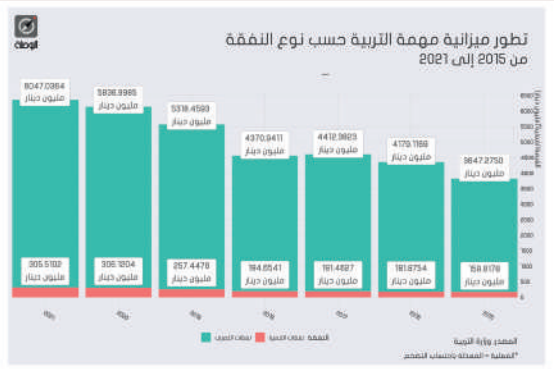

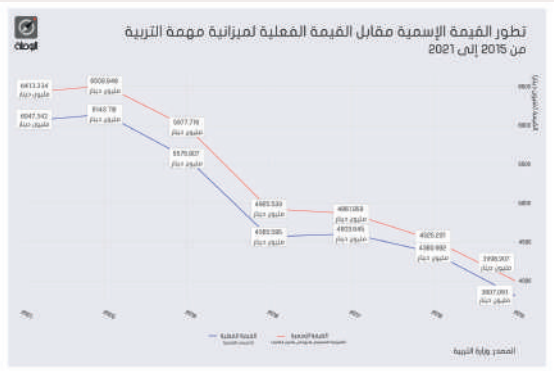

28 أفريل 2023

رسوم بيانية لطبيعة موارد الدولة الجبائية ونفقاتها لسنة 2023

في 28 أفريل 2023، نشرت منظمة البوصلة مجموعة من الرسوم البيانية التي بيّنت من خلالها طبيعة موارد الدولة الجبائية ونفقاتها للسنة الجارية مع التركيز على خدمة الدين. من حيث الموارد، واصلت الدولة سياساتها المعلنة منذ فترة طويلة لتركيز الجهد الجبائي على الطبقات ذات الدخل المتوسط والمنخفض. ويتجلى هذا التوجه في الاعتماد غير المنصف على الضريبة على الدخل والأداء على القيمة المضافة التي تؤثر أساسا على المواطنين.ات ذوي الدخل المنخفض والمتوسط مع تواصل المساهمة الضعيفة للشركات في ميزانية الدولة.

فيما يتعلق بسداد الديون، فإن الارتفاع المستمر في قيمة خدمة الدين يعتبر مؤشرا واضحا على موارد الدولة التي كان من الممكن استثمارها في إعادة هيكلة النسيج الاقتصادي في تونس. ولطالما أشارت منظمة البوصلة في عدة مناسبات إلى أن الدولة تنتهج سياسة تداين غير مستدامة تستمر في تقليص قدرتها على الاستثمار في الخدمات العمومية كالنقل والتعليم والصحة مما يزيد من صعوبة الوصول إليها.

رابط الرسوم البيانية
https://shorturl.at/hpPS0

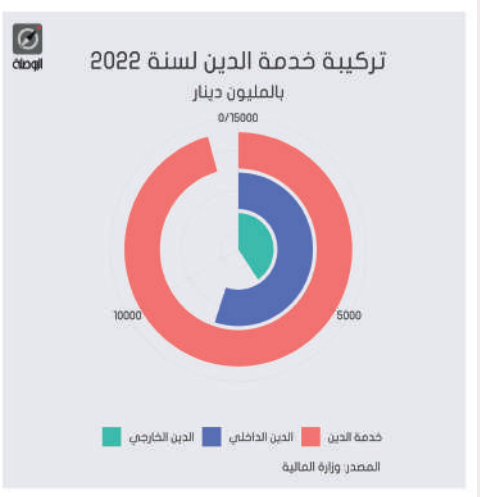

22 ماي 2023

رسوم توضيحية بعنوان "واقع حرية التعبير في تونس على ضوء البعض من النصوص القانونية المطبّقة"

مثّل واقع الحريات في تونس إحدى أبرز المحاور التي شغلت اهتمام منظمة البوصلة خلال سنة 2023 نتيجة لما عرفته البلاد من انزلاق خطير نحو نظام تسلّطي معاد لأي صوت معارض. حيث شهدت تونس خلال هذه السنة العديد من الإحالات التي طالت عددا من الصحفيّين.ات والمُدوّنين.ات والنشطاء والناشطات وحتى المُواطنين.ات. بمُقتضى العديد من النصوص القانونيّة الزجريّة المُهدّدة لحريّة التعبير.

وكان لصُدور المرسوم عدد 54 لسنة 2022 والمُتعلّق بمُكافحة الجرائم المُتصّلة بأنظمة المعلومات والاتصال فُرصة لارتفاع وتيرة القمع والايقافات والإحالات على معنى هذا المرسوم وعلى معنى بعض النّصوص من القوانين الأخرى.

كانت منظمة البوصلة قد طالبت لحظة صدُور هذا المرسوم بضرورة سحبه فورا، مُسلّطة الضوء على جملة التهديدات والمخاطر التي ستتسبّب فيها القنابل الموقوتة التي يحملها هذا المرسوم بين سُطوره، خاصة الفصل 24 منه. مُعتبرة أنّ البلاد تُعاني من زخم تشريعي كبير سيتسبّب في تهديد الأمان القانوني وبالتالي عدم قدرة المُواطنين.ات في النفاذ إلى القانون. كما تتمسّك البوصلة بما طالبت به العديد من المنظمات الحقوقيّة من ضرورة تطبيق أحكام المرسوم 115 وإلغاء العمل بالنصوص القانونيّة الزجريّة الأخرى.

وعادت البوصلة من خلال هذه الرسوم التوضيحيّة التي نشرتها بتاريخ 22 ماي 2023 على مُختلف العقوبات التي تتضمّنها الفُصول التي يتمّ بمُقتضاها تخويف وترهيب الناشطين.ات والصحفيّين.ات، إلى جانب الاعتداءات اليوميّة والمُتكرّرة على مكسب حريّة التعبير.

رابط الرسوم التوضيحية
https://shorturl.at/dyBX5

12جوان 2023

رسوم توضيحية للتناقض الصارخ بين خطاب قيس سعيد وحكومته فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية

في إطار مراقبة العمل الحكومي وعلى ضوء اصدار منشور إعداد الميزانية لسنة 2024، سعت منظمة البوصلة إلى إبراز التناقض الصارخ بين خطاب قيس سعيد وحكومته فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية وذلك من خلال مجموعة من الرسوم التي نشرتها بتاريخ 12 جوان 2023. فرغم التصريحات المتتالية لقيس سعيد الداعية لانتهاج توجه اقتصادي بديل ورفضه لإملاءات صندوق النقد الدولي، فإن هذه الشعارات لم تنعكس على السياسات العمومية لحكومته التي انتهجت نفس السياسات التقشفية القائمة على التقليص في كتلة الأجور في الوظيفة العمومية ورفع الدعم على المحروقات والمواد الغذائية.

رابط الرسوم التوضيحية
https://shorturl.at/hoxQY

26 جوان 2023:

رسوم توضيحية للشروط المقترنة بوعود التمويلات التي قدمها كل من الاتحاد الأوروبي والحكومة الفرنسية للدولة التونسية

في إطار مراقبة المستجدات المالية للحكومة التونسية، سعت منظمة البوصلة لتوضيح الشروط المقترنة بوعود التمويلات التي قدمها كل من الاتحاد الأوروبي والحكومة الفرنسية للدولة التونسية من خلال منشور بتاريخ 26 جوان 2023 يوضح الخطوط العريضة لهذه التمويلات مبينا اقتران جلها بسياسات تقشفية سبق والتزمت بها حكومات سابقة، إضافة الى تمويلات موجهة أساسا لمقاومة الهجرة الغير النظامية في اتجاه الاتحاد الأوروبي.

رابط الرسوم التوضيحية
https://shorturl.at/anrV7

28 جويلية 2023

فيديو

من خلال فيديو تم نشره على مواقع التواصل الاجتماعي لمنظمة البوصلة بتاريخ 28 جويلية 2023، تم تقديم تصوّر للحياة اليومية لمجموعة من المواطنين والمواطنات في دولة تقوم على احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ولا تخضع لسياسات التفقير والتقشف المملات من قبل المؤسسات المالية الدولية.

والتقشف هو سياسة اقتصادية تقوم على التقليص من نفقات الاستثمار العمومي والانفاق الاجتماعي بتعلة الحد من العجز المالي، ويتنزل في إطار قراءة محاسبية للمالية العمومية في ضرب كامل للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

رابط الفيديو
https://shorturl.at/xCGNP

28 جويلية 2023

استطلاع رأي في إطار مشروع يهدف إلى تعزيز جيل جديد من المدافعين عن حقوق الإنسان

سعيا إلى بناء ونشر خطاب يدعم المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان في تونس من خلال محتوى إعلامي متنوع (مثل النشرات الإخبارية ومقاطع الفيديو المتحركة ومقاطع الفيديو القصيرة والبودكاست والنقاشات التي يقودها الشباب)، قامت منظمة البوصلة في 24 أوت 2023 باستطلاع رأي في إطار مشروع يهدف إلى تعزيز جيل جديد من المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان.

رابط استطلاع الرأي
https://forms.office.com/r/SsRVLcMxDe

29 أوت 2023

رسوم بيانية لأبرز التناقضات والإشكاليات التي تطرحها الانتخابات المحلية

بعد إصدار مراسيم 8 مارس 2023 التي قضت بحلّ جميع المجالس البلدية وتنقيح القانون الانتخابي لاختيار أعضاء المجالس البلدي إضافة إلى تنظيم وطريقة انتخاب المجلس الوطني للجهات والأقاليم، ينتظر أن تعقد الانتخابات "المحلية" خلال شهر ديسمبر 2023.

بعد استكمال إصدار هيئة الانتخابات للقرارات المتعلقة بالتحديد الترابي للدوائر الانتخابية (العمادات)، تم إصدار أمر تقسيم الدوائر الانتخابية وأمر دعوة الناخبين من قبل رئيس الجمهورية كي تجرى هذه الانتخابات التي ستستكمل وضع أسس النظام السياسي الذي وضعه قيس سعيد في دستوره بانتخاب أعضاء الغرفة التشريعية الثانية وهي "المجلس الوطني للجهات والأقاليم".

عادت منظمة البوصلة من خلال الرسوم البيانية نشرتها على مواقع التواصل الاجتماعي بتاريخ 29 أوت 2023 على أبرز التناقضات والإشكاليات التي تطرحها هذه الانتخابات التي تأتي في سياق وضع نظام حكم فردي يمركز كل السلطات بين يدي الرئيس رغم ادّعائه تحقيق الديمقراطية "الحقيقية".

رابط الرسالة الرسوم البيانية
https://shorturl.at/gmKOX

ورغم تعدّد المجالس التي ستنتج عن هذه الانتخابات، لم يحدّد المرسوم عدد 10 لسنة 2023 صلاحياتها كما لم يضع آليات للتنسيق وتوزيع الاختصاصات بين المجالس المحلية والبلدية أولا وبين بقية المجالس فيما بينها والهياكل اللامحورية التي تقابلها على كل مستوى. هذه المؤشرات تجعلنا نتوقع تنازع اختصاصات كبير وتنافسا لا يتبيّن لنا طريقة تحكيمه من السلطة. كما أن كل هذه المجالس لا تأثير لها على الشأن المحلي ويقتصر دورها على تصعيد ممثلين للمجلس الوطني للجهات والأقاليم فيما تبقى الصلاحيات الفعلية بيد شخص واحد وهو الرئيس.

رابط الرسوم التوضيحية
https://shorturl.at/eflm0

29 سبتمبر 2023

رسوم توضيحية بعنوان "الانتخابات المحلية: محطة انتخابية أخرى في مسار لا سياسي"

بعد صدور الأوامر المتعلقة بتحديد تراب الأقاليم ودعوة الناخبين، من المنتظر أن تعقد الانتخابات "المحلية" يوم الاحد 24 ديسمبر 2023.

في هذا السياق، أصدرت البوصلة بيانا بتاريخ 29 سبتمبر 2023 بعنوان "الانتخابات المحلية: محطة انتخابية أخرى في مسار لا سياسي" إعتبرت فيه أن إقصاء الأحزاب بالقانون الانتخابي واعتقال المعارضين السياسيين أفرغ هذه الانتخابات من أي محتوى سياسي أو برامجي وحصرها في مسائل محلية ضيقة تنبئ بمشاركة ضعيفة وعدم اهتمام من المواطنين المنشغلين بمجابهة أوضاعهم الاجتماعية التي تزداد صعوبة يوما بعد يوم.

15 نوفمبر 2023

رسوم توضيحية بعنوان "كل الصناديق تؤدي إلى مشروع الرئيس"

في مواصلة لمتابعة التقسيم الجديد للأقاليم، نشرت البوصلة في 15 نوفمبر 2023 بيانا اعتبرت فيه أن الأقاليم ليست وليدة مشروع قيس سعيد فهي موجودة في مخططات التنمية منذ الثمانينات كما أنه تم التنصيص عليها في دستور 2014 ومجلة الجماعات المحلية في إطار تصور كامل للامركزية ودورها وعلاقتها بباقي الجماعات المحلية عكس أقاليم قيس سعيد التي لها دور انتخابي فقط.

كما اعتبرت بأن تقسيم الأقاليم تعتبر مسألة استراتيجية تتطلب حوارا معرفيا يجمعُ مُختلف الخبراء والمختصين في مجالات التخطيط والتهيئة العمرانيّة والمهتمين بالمسائل الجغرافيّة والتنمويّة كما يفترض أن يتم الاستئناس بالمقترحات السابقة التي صاغها الخبراء والمجتمع المدني.

وفي غياب لأي تصور يخصّ صلاحيات الأقاليم ودورها في إطار رؤية تنموية متكاملة، أوضحت البوصلة بأنه لا يمكن اعتبار هذه الخطوة المسقطة سوى سطوا على مكاسب اللامركزية وتطويعها لمشروع الرئيس السياسي.

رابط الرسوم التوضيحية
https://shorturl.at/ijwDH

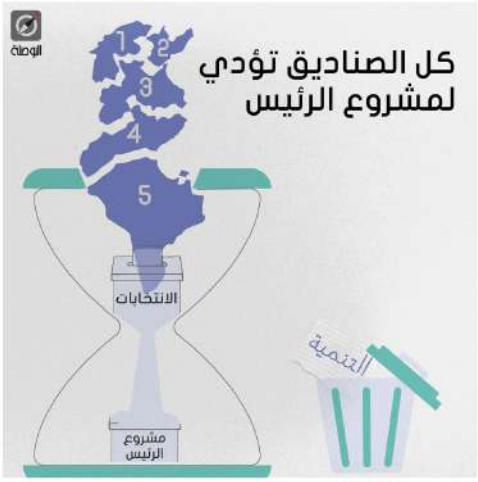

22 نوفمبر 2023

مجموعة من الفيديوهات القصيرة حول بعض المفاهيم المتعلقة بالانتخابات المحلية

تزامنا مع الانتخابات المحلية المنعقدة بتاريخ 24 ديسمبر 2023، شاركت البوصلة المواطنين والمواطنات مجموعة من الفيديوهات القصيرة التي وضحت من خلالها بعض المفاهيم المتعلقة بهذه الانتخابات، الهدف منها والاختلاف بينها وبين الانتخابات البلدية.

رابط الفيديو
https://shorturl.at/muwD0

8

مواقفنا

09 فيفري 2023

بيان يطالب الحكومة التونسية بإرجاء إطلاق المنصة الرقمية لتوجيه الدعم لمستحقيه

أعلنت وزيرة التجارة والصادرات بالحكومة التونسية يوم 3 جانفي 2023 عن دخول المنصة الرقمية لتوجيه الدعم لمستحقيه حيز التطبيق خلال شهر جانفي أو فيفري من نفس السنة، دون إعطاء تاريخ محدد. كما سبقتها في نوفمبر 2022 وزيرة المالية التي أعلنت أن التسجيل في المنصة سينطلق حينها، دون أن يكون لتصريحها تبعات على أرض الواقع.

وحسب ما أفادت به الوزيرتين، فإن هذه المنصة ستمكن الحكومة من توجيه تحويلات مالية بصفة مباشرة للفئات الاجتماعية التي سوف تتأثر برفع الدعم عن المواد الأساسية، وهو إجراء قد يشمل 70% من العائلات التونسية أي ما يقارب 8 مليون شخص. ستكون المنصة مفتوحة للعموم للتسجيل، ولكن هذا التسجيل سيكون آليا بالنسبة للمعوزين ومحدودي الدخل.

إثر هذا الإعلان، أصدرت منظمة البوصلة رفقة مجموعة من المنظمات الأخرى بيانا بتاريخ 09 فيفري 2023 اعتبرت فيه أنّ هذه المنصّة هي تهديد لحقّ المواطنين.ات في خصوصيتهم.ن وسلامتهم.ن الرقميّة وخرقا واضحا للقانون الأساسي عدد 63 لسنة 2004 والمُتعلّق بحماية المُعطيات الشخصيّة.

رابط الرسالة

https://bws.la/koFS

15 فيفري 2023

بيان بعنوان "حين يبدأ النظام في الاختناق، تُفتحُ أبواب سُجونه"

أدانت البوصلة ومجموعة من منظمات المجتمع المدني في بيان مشترك تم إصداره بتاريخ 15 فيفري 2023 تحت عنوان "حين يبدأ النظام في الاختناق، تُفتحُ أبواب سُجونه" ارتفاع وتيرة الملاحقات والإيقافات التعسفيّة في حقّ العديد من النشطات و النشطاء السياسيّين والاجتماعيّين والإعلاميين.ات، والذين يتمّ استهدافهم بصفة يوميّة على خلفيّة مُعارضتهم للسياسات المُنتهجة من قبل رئيس الجمهوريّة وحكومته.

رابط البيان

https://shorturl.at/rFM04

22 فيفري 2023

بيان صحفي "تنديدا بالتصريحات العنصرية وخطاب التحريض على الكراهية لرئاسة الجمهورية"

على اثر تصريحات رئيس الجمهورية قيس سعيد, بتاريخ 21 فيفري 2023 في بيان على صفحة رئاسة الجمهورية على الفايسبوك بأن " أن هناك ترتيب إجرامي تمّ إعداده منذ مطلع هذا القرن لتغيير التركيبة الديمغرافية لتونس وأن هناك جهات تلقت أموالا طائلة بعد سنة 2011 من أجل توطين المهاجرين غير النظاميين من إفريقيا جنوب الصحراء في تونس، مشيرا إلى أن هذه الموجات المتعاقبة من الهجرة غير النظامية الهدف غير المعلن منها هو اعتبار تونس دولة إفريقية فقط ولا انتماء لها للأمتين العربية والإسلامية... " و تشديده على " ضرورة وضع حد بسرعة لهذه الظاهرة خاصة وأن جحافل المهاجرين غير النظاميين من إفريقيا جنوب الصحراء مازالت مستمرة مع ما تؤدي إليه من عنف وجرائم وممارسات غير مقبولة فضلا عن أنها مجرّمة قانونا" في بيان جاء عقب اجتماع لمجلس الأمن القومي خصّص للإجراءات العاجلة التي يجب اتخاذها لمعالجة ظاهرة توافد أعداد كبيرة من المهاجرين غير النظاميين من إفريقيا جنوب الصحراء إلى تونس. أصدرت منظمة البوصلة رفقة مجموعة من منظمات المجتمع بيانا بتاريخ 22 فيفري 2023 نددوا فيه بالتصريحات العنصرية وخطاب التحريض على الكراهية لرئاسة الجمهورية.

رابط البيان

https://shorturl.at/fxEU3

23 فيفري 2023

بيانا بعنوان "تونس لن تكون فاشية كما يريدها قيس سعيد"

أصدرت منظمة البوصلة ومجموعة من منظمات المجتمع المدني في 23 فيفري 2023 بيانا بعنوان "تونس لن تكون فاشية كما يريدها قيس سعيد" وذلك على إثر البالغ الصادر عن رئيس الدولة، بعد اجتماع مجلس الأمن القومي بتاريخ 21 فيفري 2023 المخصّص "لاتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة ظاهرة توافد أعداد كبيرة من المهاجرين/ات غير النظاميين/ات من إفريقيا جنوب الصحراء إلى تونس"؛ وحيث تضمن هذا البلاغ خطابا فاشّيا عنصريّا غير مسبوق، إذ اعتبر هذه الهجرة "ترتيبا اجراميّا تّم إعداده منذ مطلع هذا القرن لتغيير التركيبة الديمغرافيّة لتونس"، في إطار مخطّط مرّتب من جهات خارجيّة لـ"توطين" المهاجرين/ات وتهديد الانتماء العربي الاسلامي للبلاد، في تبنّ واضح لفكر مؤامراتي يستنسخ أبشع وأخطر ما أنتجته نظريات اليمين المتطرف في العالم. كما ربط بين الهجرة وتنامي العنف والجريمة، في تجريم جماعي ووصم على أساس اللون والعرق والهوّية.

هذا الخطاب اللاإنساني المجرّم لظاهرة طبيعيّة ملازمة للتاريخ البشري ولحقّ إنساني كوني في حريّة التنقّل، حوّلته العولمة الرأسمالية إلى امتياز يتوّج سياسات تمييزية تقوم على تصدير الحدود الأوروبية وبولسة الهجرة ويؤسس لشرخ كبير داخل النسيج المجتمعي ويعرّض أشخاص عزّل من مهاجرين/ات وتونسيين/ات لخطر الاعتداءات العنصرية، كما يعرّض التونسيّين/ات المهاجرين إلى نفس الممارسات ويشوّه تاريخ البلاد وينسف القيم التي ناضلت من أجلها أجيال متعاقبة وعبّرت عنها شعارات ثورة 17 ديسمبر/14 جانفي.

رابط البيان

https://shorturl.at/bfNS4

10 مارس 2023

بيان بعنوان "حلّ المجالس البلدية المنتخبة: نسف لأخر مكتسبات البناء الديمقراطي"

تحت عنوان "حلّ المجالس البلدية المنتخبة: نسف لأخر مكتسبات البناء الديمقراطي"، أصدرت البوصلة في 10 مارس 2023 بيانا نددت فيه بالقرار الأحادي لرئيس الجمهورية الذي يقضي بحل جميع المجالس البلدية المنتخبة وتنقيح القانون الانتخابي لاختيار عضوات و أعضاء المجالس البلدية القادمة وهو قرار جاء ليستكمل سلسلة من القرارات التي مكّنت رئيس الجمهورية من القضاء على كلّ السلطات المضادة بعد تعليق العمل بالدستور وحلّ المجلس الأعلى للقضاء والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وتجميد البرلمان ثم حلّه وتغيير كامل تركيبة الهيئة المستقلة للانتخابات بمرسوم وهو ما يجعل حلّ المجالس البلدية المنتخبة خطوة أخرى في اتجاه ترسيخ حكم فردي استبدادي.

رابط البيان

https://bws.la/jpyQ

16 ماي 2023

بيان بعنوان "قمع حرية الصحافة يتجاوز كل الخطوط الحمراء"

أصدر عدد من منظمات المجتمع المدني التونسي، من ضمنهم البوصلة، بيانا بعنوان "قمع حرية الصحافة يتجاوز كل الخطوط الحمراء" بتاريخ 16 ماي 2023 وذلك على إثر الحكم الجائر بخمسة سنوات سجنا في حق المراسل الصحفي خليفة القاسمي الاثنين 15 ماي 2023 والصادر عن الدائرة المختصة في القضايا الإرهابية بمحكمة تونس على معنى قانون مكافحة الإرهاب وذلك على خلفية نشره خبرا صحفيا دقيقا استقاه من مصدر أمني رسمي

ويعتبر هذا الحكم الإستئنافي الأعلى في تاريخ الصحافة التونسية لم يُعرف له مثيلا حتى في كل الأنظمة الديكتاتورية التونسية، في رسالة سياسية تؤشر للمرور للسرعة القصوى في معاقبة الصحافة والصحفيين.ات في محاولة لتركيعهم باستعمال الجهاز القضائي.

رابط البيان

https://shorturl.at/coKO3

06 جويلية 2023

بيان بعنوان "الحفاظ على الحياة البشرية: مبدأ تم انتهاكه في قلب مأساة الهجرة"

أصدرت منظمة البوصلة في 06 جويلية 2023 بيانا رفقة مجموعة من منظمات المجتمع المدني بعنوان "الحفاظ على الحياة البشرية: مبدأ تم انتهاكه في قلب مأساة الهجرة" أدانت فيه بشدة أعمال العنف المرتكبة وانتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها سكان جنوب الصحراء المتواجدين في تونس مذكرين بأن سياسات نقل حدود الاتحاد الأوروبي إلى دول جنوب البحر الأبيض المتوسط وإلزامها بلعب دور حرس الحدود، قد ساهمت إلى حد كبير في الوضع المأساوي الحالي وحثت السلطات التونسية على اتخاذ القرارات السياسية اللازمة على وجه السرعة لإنشاء آلية ومسار واضح لرعاية الأجانب الذين يصلون عبر البحر وضمان المعاملة الإنسانية اللازمة وفقًا لالتزامات تونس الدولية.

رابط البيان

https://bws.la/sanI

04 سبتمبر 2023

بيان إعلامي بعنوان "الحركة القضائية: حركة التنكيل والتمكين وانكار العدالة"

أصدر الائتلاف المدني المدافع عن العدالة الانتقالية بيانا إعلاميا في 04 سبتمبر 2023 بعنوان الحركة القضائية: حركة التنكيل والتمكين وانكار العدالة عبر فيه عن قلقه الشديد من مواصلة السلطة القائمة في محاولاتها المتكررة لتفكيك هذا المسار وإنكار العدالة لضحايا الاستبداد. بدءا بتعيين منسوب إليهم الانتهاك في وظائف حساسة في وزارة سيادية إلى محاولة إرساء مسار موازي يتعارض مع فلسفة العدالة الانتقالية لاسترداد الأموال المنهوبة (لجنة الصلح الجزائي) والذي لم تتمكن من استرجاع أي مبلغ سلب من الشعب، وصولا للتهاون في تنفيذ بطاقات الجلب الصادرة في حق المنسوب إليهم الانتهاك مما أدى إلى تمكين المنسوب إليهم الانتهاك المتورطين في ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في الماضي من الإفلات من العقاب.

رابط البيان

https://bws.la/XaIm

08 أكتوبر 2023

بيان لائتلاف العدالة المالية والمناخية للإعلان عن "الانخراط والمشاركة في أشغال القمّة الاجتماعية العالمية المضادة للاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي في مدينة مرّاكش المغربيّة"

أصدر إئتلاف العدالة المالية والمناخية المكون من مجموعة من منظمات المجتمع المدني ومنها منظمة البوصلة بتاريخ 08 أكتوبر 2023 بيانا أعلن فيه عن خوضه حملة نضال ومناصرة من أجل تغيير جماعي جذري للسياسات المالية العالمية لصالح العدالة الاقتصادية والمناخيّة والسيادة لشعوب الجنوب عمومًا، والشعب التونسي خصوصًا، لما تمثّله هذه المحطّة من أهمّيّة ومن رمزيّة حيث لم تعقد الاجتماعات السّنويّة في إفريقيا منذ أكثر من خمسين سنة.

وتزامنا مع ما انتهجته المقاومة الفلسطينية يوم 07 أكتوبر 2023، عبر الائتلاف عن تضامنه المطلق مع الشعب الفلسطيني في نضالاته المشروعة من أجل استرجاع فلسطين، كل فلسطين، والتي انتزعت أجزاء من أراضيها خلال حرب تجسد أبشع صورة للهيمنة على دول الجنوب، فحين لا يكون للإملاءات المجحفة مكان، يصبح الاحتلال العسكري والقتل والتهجير الخيار الوحيد للسطو على إرادة وحقوق هذه الشعوب.

رابط البيان
https://shorturl.at/awLQ3

18 أكتوبر 2023

بيان بعنوان "إبادة جماعيّة بحماية دوليّة أوقفوا مجازر الاحتلال الصهيوني في غزّة"

"إبادة جماعيّة بحماية دوليّة أوقفوا مجازر الاحتلال الصهيوني في غزّة". هو عنوان البيان الذي أصدرته منظمة البوصلة بتاريخ 18 أكتوبر 2023 حول تطور الأوضاع في غزة، والذي أدانت فيه المنظمة بشدّة الجرائم ضد الإنسانية والإبادة الصهيونية في غزة التي ترمي إلى اجتثاث فلسطينيي غزة وتهجير من تبقى منهم وتصفية القضية الفلسطينية

كما استنكرت البوصلة ازدواجية معايير المجتمع الدولي وصمته الذي بلغ حد التواطؤ مع الجرائم ضد الانسانية خاصة من حكومات الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا واليابان التي رفضت مشروع قرار مجلس الأمن بخصوص وقف إطلاق النار وفتح ممر آمن للمساعدات الإنسانية، والتي مثل دعمها للاحتلال غطاء لتواصل الهجمات الصهيونية الوحشية على المدنيين.

من جهة أخرى جددت تضامنها اللامشروط ووقوفها الدائم مع الشعب الفلسطيني وحقه الشرعي في مقاومة سياسة الاحتلال العنصرية واللاإنسانية في سبيل تحرير أراضيه. كما طالبت بالإنهاء الفوري للاحتلال الصهيوني ومحاسبته على جرائمه.

في الأخير أعلنت البوصلة عن دعمها وانخراطها في كل مبادرات التضامن والمساندة للشعب الفلسطيني.

رابط البيان
https://bws.la/XaIm

15 فيفري 2023

بيان بعنوان "حين يبدأ النظام في الاختناق، تُفتحُ أبواب سُجونه"

أدانت البوصلة ومجموعة من منظمات المجتمع المدني في بيان مشترك تم إصداره بتاريخ 15 فيفري 2023 تحت عنوان "حين يبدأ النظام في الاختناق، تُفتحُ أبواب سُجونه" ارتفاع وتيرة الملاحقات والإيقافات التعسفيّة في حقّ العديد من النشطات و النشطاء السياسيّين والاجتماعيّين والإعلاميين.ات، والذين يتمّ استهدافهم بصفة يوميّة على خلفيّة مُعارضتهم للسياسات المُنتهجة من قبل رئيس الجمهوريّة وحكومته.

رابط البيان
https://shorturl.at/rFM04

09 ديسمبر 2023

بيان بعنوان "الحقوق حصانة الشعوب ضد الهيمنة والاستبداد"

إحياءً للذكرى 75 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أصدرت منظمة البوصلة بتاريخ 09 ديسمبر 2023 بيانا بعنوان "الحقوق حصانة الشعوب ضد الهيمنة والاستبداد" اعتبرت فيه بأن الاحتفال بالذكرى 75 لصدور الميثاق العالمي لحقوق الإنسان، هذه السنة، يتزامن مع الإبادات الجماعية التي يرتكبها جيش الاحتلال الاسرائيلي على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية، والتي تُعتبر من وجهة نظر القانون الدولي جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية والتي عبرت فيه عن تضامنها اللّامشروط مع الشعب الفلسطيني ومقاومته في صمودهما ضدّ جيش الاحتلال الصهيوني. ودعوتها جميع الأحرار في العالم إلى تكثيف أشكال الضغط على دولة الاحتلال وحلفائها، من أجل إيقاف العدوان وتفعيل القوانين الدولية التي تجرّم بوضوح حرب الإبادة التي يرتكبها جيش الاحتلال ضد شعب بأسره.

رابط البيان
https://shorturl.at/lJLU1

٩

حواراتنا

3 جويلية 2023

ندوة صحفية بمناسبة الذكرى الثالثة لنشر التقرير الختامي لهيئة الحقيقة والكرامة

عقد الائتلاف المدني المدافع عن العدالة الانتقالية اليوم، الإثنين 3 جويلية 2023، ندوة صحفية بمناسبة الذكرى الثالثة لنشر التقرير الختامي لهيئة الحقيقة والكرامة بالرائد الرسمي بحضور السيدة سهام بن سدرين الرئيسة السابقة للهيئة. كانت هذه الندوة فرصة لتقديم توصيات التقرير الختامي لهيئة الحقيقة والكرامة بين ضمانات عدم التكرار والتحديات السياسة والاقتصادية، والحديث عن التطلعات والواقع بعد نشر التقرير وتوصيات الضحايا.

رابط الندوة الصحفية

https://shorturl.at/dwGW8 28

04 أكتوبر 2023

حلقة نقاش بعنوان الانتخابات المحلية: "لامركزية مغشوشة، تعدد المجالس وتمركز السلطة بيد الرئيس"

بعد صدور القرارات المتعلقة بالتحديد الترابي للدوائر الانتخابية (العمادات)، والأمر الرئاسي عدد 589 لسنة 2023 المتعلق بتحديد "تراب أقاليم الجمهورية التونسية والولايات الراجعة بالنّظر لكل إقليم"، من المنتظر أن تعقد الانتخابات "المحلية" يوم الأحد 24 ديسمبر 2023 وفقا للأمر عدد 588 لسنة 2023 المتعلّق بدعوة الناخبين.ات لانتخابات أعضاء المجالس المحلية، وبهذه الخطوة يستكمل قيس سعيد وضع أسس نظامه السياسي.

بعد نسف تجربة اللامركزية الفتية، يدّعي المدافعون.ات على خطاب الرئيس أن "بنائه القاعدي" يحقق المشاركة الحقيقية للمواطنين.ات في شؤونهم المحلية فيما تبيّن لنا قراءة البناء المؤسساتي الذي وضعه العكس تماما حيث يستأثر المركز ممثلا في شخص الرئيس بكل الصلاحيات.

ومن أجل فهم خطورة هذه السياسات ولتعزيز التفكير الجماعي، يعد إنشاء مساحة للنقاش في فضاءات بديلة أمرًا بالغ الأهمية.

في هذا الإطار نظمت منظمة البوصلة بتاريخ 04 أكتوبر 2023 لقاءا حواريا بعنوان الانتخابات المحلية: "لامركزية مغشوشة، تعدد المجالس وتمركز السلطة بيد الرئيس".

رابط حلقة النقاش

https://shorturl.at/egtEG

02 نوفمبر 2023

تقسيم الأقاليم: قراءة في تاريخ الفكرة ووضع مبادرة الرئيس على محك التحديات التنموية

نظمت البوصلة حلقة نقاش يوم الخميس 02 نوفمبر 2023 تحت عنوان "الديمقراطية أولا" بهدف الوقوف عند مبررات التقسيم الجديد للأقاليم عبر استعراض مُحاولات الأقلمة السابقة تاريخيّا، ومُقارنتها مع مقاربة التقسيم الاقليمي في سياق البناء الديمقراطي واللامركزية والى البحث في البعد المسقط لهذا التقسيم الذي يختزل الأقاليم في دور انتخابي بحت منكرا بذلك كل الاستحقاقات التنموية الملحة.

رابط حلقة النقاش
https://shorturl.at/ahrsI

17 نوفمبر 2023

حلقة نقاش بعنوان "التقشف، ضرورة أم بؤس من الممكن تفاديه؟ قراءة في مشروع قانون المالية لسنة 2024"

شهدت البلاد منذ 25 جويلية 2021 مزيدا من الارتباك والتّعتيم المحيط بالسياسات الاقتصادية. حيث واصلت حكومة بودن السير على نهج التقشف المفروض من قبل صندوق النقد الدولي، والذي يتبيّن أساسا من خلال وثيقة إطار الميزانية متوسط المدى، التي تتضمن رفع الدعم كليا بحلول سنة 2026 والمواصلة في التخفيض في كتلة الأجور. في حين يعلن الرئيس قيس سعيد في خطاباته عن نوايا لا نراها تترجم في السياسات التي تضبطها حكومته.

أتاح لنا نشر قانون المالية التعديلي لسنة 2023 ومشروع قانون المالية لسنة 2024 إمكانية الوقوف على مزيد التناقضات بين خطاب الرئيس وبين سياساته التي تعكسها قوانين المالية المقدمة من طرف السلطة التنفيذية.

فلئن جاء قانون المالية لسنة 2024 بخطة لزيادة الانتداب في قطاعات حيوية مثل الصحة والتعليم، إلا أنه يؤكد في الوقت ذاته الاستمرار في التقليص في كتلة الأجور كما تم الإعلان عنها سابقاً. ومن الملاحظ كذلك أن سياسة الدعم ستتواصل في العام المقبل، حيث تم التنصيص على مجموعة من الإجراءات الجبائية لتمويله، إلا أن ذلك يأتي في تضارب تام مع إطار الميزانية متوسط المدى المقدم خلال السنة الفارطة من قبل نفس وزيرة المالية الحالية.

يأتي هذا في ظل غياب لأي توازن بين السّلط، برلمان مفرغ من صلاحياته، شيطنة الأحزاب السياسية، واستهداف المجتمع المدني أو أي صوت آخر مخالف. في نفس الوقت تواجه تونس واقعا اقتصاديا قاسيا دون أن تكون للسلطة الحالية أي خطة اقتصادية بديلة تكون كفيلة بإخراج البلاد من هذه الأزمة.

في هذا السياق، نظمت منظمة البوصلة يوم الجمعة 17 نوفمبر 2023 حلقة نقاش بعنوان "التقشف، ضرورة أم بؤس من الممكن تفاديه؟ قراءة في مشروع قانون المالية لسنة 2024" وذلك للوقوف على أبرز توجهات السلطة القائمة وحلولها المقترحة للأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تزداد تعقيدا من يوم إلى آخر.

رابط حلقة النقاش
https://shorturl.at/egtEG

22 نوفمبر 2023:

حلقة نقاش بعنوان "واقع الحريات في تونس أمام سلطة المراسيم؟

في سياق سياسي اتّسم بفرض الخناق على الناشطين والناشطات السياسيين والمدنيين والرجوع على المُكتسبات الديمقراطية في تونس عقب أحداث 25 جويلية 2021. لا تزال البلاد تعيش تحت وطأة سلطة المراسيم التسلّطيّة الصادرة عن رئيس الدولة والتي نخرت جسم البناء الديمقراطي وأجهزت على العديد من الحريات.

وفي هذا السياق الصعب نظمت البوصلة حلقة نقاش تهدف إلى الوقوف عند أبرز المراسيم المُهدّدة لواقع الحقوق والحريات في تونس وابداء الرأي حول مقترح القانون المعروض على أنظار لجنة الحقوق والحريات بمجلس نواب الشعب المُسقط بالإرادة الفوقيّة والأحاديّة للرئيس والذي يُشكّل خطرا مُحدقا على نسيج المجتمع المدني في تونس بوصفه هيكلا رقابيا وتعديليّا تُجاه السلطة السياسية.

رابط حلقة النقاش
https://shorturl.at/ahrsI

10

إصداراتنا البحثية

04 جانفي 2023

ورقة بحثية بعنوان "قانون المالية 2023: أيّ مشروعيّة لقانون اللحظات الأخيرة؟"

تعتبر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قلب اهتمامات منظمة البوصلة التي لطالما اعتبرت أن لا ديمقراطية دون عدالة اجتماعية، ففي إطار متابعتها لسياسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية التي تترجم كل سنة في قانون ماليتها، أصدرت منظمة البوصلة بتاريخ 04 جانفي 2023 ورقة بحثية بعنوان "قانون المالية 2023 : أيّ مشروعيّة لقانون اللحظات الأخيرة؟".

توثّق هذه المقالة الاخلالات التي تمّ رصدها طيلة مسار إعداد قانون المالية لسنة 2023 الذي شهد المساس ببعض المبادئ العامّة المنظّمة لوضعه كالشّفافية والمصداقيّة والتّشاركية.

رابط الورقة البحثية
https://bws.la/3oDb

31 مارس 2023

ورقة تحليلية بعنوان "قتل المواطنة باسم البناء القاعدي"

في ورقة تحليلية أصدرتها البوصلة يوم 31 مارس 2023 بعنوان "قتل المواطنة باسم البناء القاعدي"، قدمت المنظمة قراءة أولية في مراسيم 8 مارس 2023 القاضية بحلّ جميع المجالس البلدية وتنقيح القانون الانتخابي لاختيار أعضاء المجالس البلدي إضافة إلى تنظيم وطريقة انتخاب المجلس الوطني للجهات والأقاليم والذي يستكمل من خلاله قيس سعيد مساره الانفرادي المتمثل في هدم كل السلطات المضادة المنتخبة والمستقلّة لصالح مشروع البناء القاعدي الذي استغلّ سلطة المراسيم لتنفيذه بالتقسيط. تقدّم هذه الورقة قراءة أولية في التناقضات والإشكاليات التي تطرحها هذه المراسيم التي تأتي في سياق ضرب دولة القانون والمواطنة.

رابط الورقة التحليلية
https://bws.la/GpLg

03 جويلية 2023

ورقة تحليلية بعنوان "100 يوم منذ تنصيب مجلس نواب قيس سعيد: غياب للشفافية وحصيلة هزيلة"

في 03 جويلية 2023 أصدرت البوصلة ورقة تحليلية بعنوان "100 يوم منذ تنصيب مجلس نواب قيس سعيد: غياب للشفافية وحصيلة هزيلة".

تأتي هذه الورقة بعد مرور أكثر من ثلاثة أشهر على الجلسة الافتتاحية لمجلس نواب الشعب بتاريخ 13 مارس 2023 والذي روّج الخطاب الرسمي أنه سيساهم في تحقيق "الديمقراطية الحقيقية" رغم تمثيليته الضعيفة وذلك بعد إجراء انتخابات تشريعية بالشروط والقواعد التي وضعها قيس سعيد.

تبيّن هذه الورقة أنّ حصيلة المجلس تبرز عكس ذلك حيث تعدّدت ممارساته غير الديمقراطية: منع الصحفيين,ات من تغطية الجلسة الافتتاحية وأعمال اللجان، المصادقة على نظام داخلي ضعيف الصياغة لا يقرّ دورا للمعارضة، وتشكيلة برلمانية تعتمد على خطاب موالٍ تماما للسلطة التنفيذية.

رابط الورقة التحليليّة
https://shorturl.at/fxEU3

10 أكتوبر 2023

دراسة بعنوان "التقشف، ضرورة أم بؤس من الممكن تفاديه؟"

نشرت منظمة البوصلة في 10 أكتوبر 2023 دراسة بعنوان "التقشف، ضرورة أم بؤس من الممكن تفاديه؟" وذلك كجزء من الأنشطة التي نظمتها المنظمة تزامنا مع مشاركتها في قمة الحركات الاجتماعية العالمية المضادة للاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي - من 12 إلى 15 أكتوبر 2023 بمراكش.

رابط الدراسة
https://bws.la/KaPa

13 أكتوبر 2023

ورقة تحليلية بعنوان "تقسيم الأقاليم: اختزال انتخابي ضيق لتحديات تنموية عميقة"

بدعوة التونسيين والتونسيات لانتخابات أعضاء المجالس المحليّة والثاني بتقسيم الدوائر الانتخابية وضبط عدد المقاعد المُخصّصة لها.

أصدرت البوصلة بتاريخ 13 أكتوبر 2023 ورقة تحليلية تهدف إلى الوقوف عند مبررات هذا التقسيم عبر استعراض مُحاولات الأقلمة السابقة تاريخيّا، ومُقارنتها مع مقاربة التقسيم الاقليمي في سياق البناء الديمقراطي واللامركزية لتخلص إلى ان هذا الأمر الرئاسي المسقط يختزل الأقاليم في دور انتخابي بحت لا يمكن أن يحقق دورها الأساسي وهو التنمية المحلية.

رابط الورقة التحليليّة
https://bws.la/1aS5

05 ديسمبر 2023

ورقة تحليلية بعنوان "مقترحُ تنقيح مرسوم الجمعيّات: نحو إتلاف آخر مكاسب التجربة الديمقراطيّة"

عادت البوصلة من خلال هذه الورقة التحليلية على أبرز المخاطر الواردة صلب مقترح القانون المُتعلّق بتنظيم الجمعيات والمعروض على أنظار لجنة الحقوق والحريات بالبرلمان. حيث تهدف هذه المبادرة التشريعيّة إلى نسف ما تبقى من الأجسام الوسيطة قصد غلق قوس الديمقراطيّة بصفة نهائيّة، بعد أن تمّ ضرب العديد من مكاسب التجربة الديمقراطية.

رابط الورقة التحليليّة
https://bws.la/Sa40

11

مشاركاتنا والتشبيك

23 و24 فيفري 2023:

ندوة دولية للعدالة الانتقالية تحت عنوان "التجربة التونسية والتجارب المقارنة"

عقدت مبادرة "لا رجوع" يومي الخميس 23 والجمعة 24 فيفري 2023 بتونس ندوة دولية للعدالة الانتقالية تحت عنوان "التجربة التونسية والتجارب المقارنة".

"لا رجوع" هو مشروع ثلاثي يضم كل من منظمة البوصلة، محامون بلا حدود، والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية يقوم على متابعة مسار العدالة الانتقالية ودعم جهود الفاعلين فيه بغاية القطع مع أنّات الماضي وضمان عدم تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والجرائم الاقتصادية التي وقعت في عهد الدكتاتورية في تونس وضعت المنظمات الرائدة لهذا المشروع نهجا شاملا يستند إلى ملاحظاتها المشتركة فيما يتعلق بمسار العدالة الانتقالية في تونس

تم تنظيم هذه الندوة الدولية التي امتدت على يومين من المناقشات والمعارض والعروض، بهدف العودة إلى المبادئ الأساسية للعدالة الانتقالية، لترسيخ نتائجها ولإحياء العدالة الانتقالية وإبراز أهميتها في الساحة السياسية وفي إطار السياق الحالي من أجل مساعدة أصحاب المصلحة (الاهتمام أيضًا لغير التونسيين) على تصور حلول مؤسسية وقضائية وقانونية تتيح لهم طي صفحة الماضي والتخطيط لمستقبل ديمقراطي وشامل وعادل.

رابط برنامج المؤتمر الدولي للعدالة الانتقالية
https://shorturl.at/atLNY

12 أكتوبر 2023

مشاركة البوصلة في المسيرة المنظمة من طرف قمة الحركات الاجتماعية العالمية المضادة لاجتماعات صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي بمراكش

شاركت منظمة البوصلة يوم الخميس 12 أكتوبر 2023 في المسيرة المنظمة من طرف قمة الحركات الاجتماعية العالمية المضادة لاجتماعات صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي بمراكش والتي شهدت حضورا هاما لمنظمات المجتمع المدني وللحركات الاجتماعية من مختلف دول الجنوب.

وقد شكلت المسيرة إعلانا لانطلاق أشغال القمة المضادة التي تمتد بين 12 و 15 أكتوبر 2023 والتي تشارك فيها منظمة البوصلة بتنظيمها لورشة عمل تحت عنوان "البلدان المعلقة مع سيد الدمى: المفاوضات والتعافي والمقاومة" يوم السبت 14 أكتوبر 2023 انطلاقا من الساعة التاسعة صباحا وذلك في إطار تحالف العدالة المالية والمناخية الذي يضم مجموعة من مكونات المجتمع المدني التونسي (المرصد التونسي للاقتصاد ، البوصلة، الورشة ، خرائط مواطنية ، شباب من أجل المناخ، الديون8 المناخية، مركز علي بن غذاهم للعدالة الجبائية، نوماد 08).

14 أكتوبر 2023

ورشة عمل بعنوان "البلدان المعلقة مع سيد الدمى: المفاوضات والتعافي والمقاومة"

شارك تحالف العدالة المالية والمناخية المتكون من مجموعة منظمات مجتمع مدني تونسية (المرصد التونسي للاقتصاد، البوصلة، الورشة، خرائط المواطنة، شباب من أجل المناخ، الديون المناخية، مركز علي بن غذاهم للعدالة الجبائية، نوماد 08) في أشغال قمة الحركات الاجتماع العالمية المضادة لاجتماعات صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي بمراكش.

في هذا الإطار نظم التحالف ورشة تحت عنوان "البلدان المعلقة مع سيد الدمى: المفاوضات والتعافي والمقاومة" يوم السبت 14 أكتوبر 2023.

مثلت ورشة العمل هذه فرصة للانضمام وبناء القوة الجماعية ضد املاءات المؤسسات المالية الدولية. وكذلك الانفتاح والتعرف على الاستراتيجيات لتحدي ومقاومة السياسات المفروضة على بلداننا من قبل المؤسسات المالية الدولية.

أفريل 2023

المشاركة في أكاديمية الطب الشرعي غواتيمالا 2023

سجّلت منظمة البوصلة حضورها في ورشة تدريب أكاديمية الطب الشرعي بغواتيمالا لسنة 2023. ويتمحور موضوع التدريب حول البحث عن الأشخاص المفقودين والمختفين قسريا في سياق ناتج عن صراع مسلّح.

ويهدف التدريب إلى تمكين المشاركين والمشاركات ليس فقط من العثور على الضحايا المفقودين قسريا، بل يرمي كذلك إلى البحث عن الأدلّة وتقديمها لعائلات الضحايا، ليقع تضمينها بالملفات القضائية قصد المساءلة. كما تمكّن نتائج البحث عن المفقودين عائلات الضحايا على كشف الحقيقة وابتداء مسار التعافي النفسي.

تطبيق مخرجات التدريب صلب مشروع صغير

من خلال المعلومات المكتسبة من التدريب، أحدثت منظمة البوصلة منصّة إلكترونية جديدة يمكن من خلالها التعرف على ضحايا الهجرة من جنوب المتوسط إلى الشمال. يوجد بالمنصة استمارة خاصة بعائلات أو أقارب المفقودين بالبحر الأبيض المتوسط. حيث تقوم عائلات الضحايا بإدخال المعلومات المطلوبة بالمنصة والتي يمكن أن تساعد على التعرف على الضحية بصفة أولية، قبل اللجوء إلى آلية التحليل الجيني إن استوجب الأمر ذلك. وتتمثل المعلومات أساسا في عمر الضحية سجل علاج الأسنان، الحوادث التي تعرض/ت لها الضحية من قبل مثل الكسور في اليدين او الرجلين أو الرأس، أو الوشام أو كذلك من خلال الأغراض التي يمكن العثور عليها عند الضحية مثل الهاتف الجوال أو اللباس إلخ.. وبعد التعرف على الضحية، يمكن لعائلات الضحايا أن يقرروا بشأن دفن الضحية إما بتونس أو ببلده الأصلي أو حسب وصايته/ها وخاصة يمكنهم التوقف عن رحلة البحث عن الفقيد/ة وابتداء مسار الحداد.

12

حوكمتنا

ممارسات الحوكمة الرشيدة في البوصلة

تمتلك البوصلة هيئات وموارد بشرية تقوم بأداء الوظائف الأساسية لضمان الكفاءة والشفافية والمساءلة، بالإضافة إلى آليات التخطيط المتسق ومتابعة وتقييم أفعالها.

تشمل جميع الوظائف وروابط المسؤولية الموجودة بين هيئات وموارد الهيكل التنظيمي للمنظمة.

1 تركيبة البوصلة

· مجلس الإدارة

يُعتبر مجلس الإدارة، إلذي يُعادل المكتب التنفيذي في قانون الجمعيات التونسي، هو أعلى هيئة حوكمة في البوصلة. تحدد تكوينه ودوره الرئيسي بواسطة النظام الأساسي للمنظمة.

بالإضافة إلى المسؤوليات القانونية والمالية المذكورة في القانون والنظام الأساسي، تشمل مهام مجلس الإدارة:

- قيادة استراتيجية المنظمة وضمان تكامل رؤيتها ورسالتها وأهدافها الاستراتيجية.
- الاهتمام بالأمان المالي والاستقرار التنظيمي للمنظمة.
- ضمان حكم فعال وفعّال للمنظمة.
- تعزيز ودعم رؤية ورسالة المنظمة وأفعالها تجاه الشركاء التقنيين والماليين والحلفاء وجميع الأطراف الأخرى.

مجلس الإدارة والفريق التنفيذي:

- يتكون الفريق التنفيذي من فريق العاملات و العاملين في المنظمة الذي يخضع لإشراف الإدارة التنفيذية (DE).
- يتواصل مجلس الإدارة مع الفريق التنفيذي للمنظمة من خلال الإدارة التنفيذية.

· الإدارة التنفيذية

- تمتلك الإدارة التنفيذية صلاحيات الاتخاذ والتحكيم المفوضة من مجلس الإدارة والمحددة في نظام المنظمة أو بموجب مذكرة كتابية من مجلس الإدارة. بالإضافة إلى ذلك، تضمن التنسيق الاستراتيجي والبرمجي للمنظمة، وحكمة الحوكمة العامة للمنظمة، والتمثيل الإعلامي والسياسي للمنظمة. كما تضمن التحقق من صحة جميع النفقات قبل صرفها.

· تمثيل الموظفات والموظفين أمام مجلس الإدارة

من خلال تمثيل للموظفات والموظفين، تسعى البوصلة إلى أن تتبنى هيئات حوكمتها وقادتها وموظفيها ثقافة المسؤولية المتبادلة داخل وخارج المنظمة. الهدف الرئيسي لتمثيل الموظفين.ات هو تعبير البوصلة بقوة عن التزامها بالقيم الديمقراطية والشفافية والمساواة في العمل الداخلي للمنظمة.

2 الإدارة المالية والمحاسبية

- تدير "البوصلة" ميزانيتها بشفافية ومسؤولية وكفاءة واستقلالية مع احترام التزاماتها القانونية وتجاه مموليها.

- تتم التخطيط المالي للمنظمة سنويًا أو لفترة متعددة السنوات ويجب أن تأخذ في اعتبارها استدامة المنظمة.

- يتم التحكم في جميع العمليات المالية والإدارية بواسطة دليل الإجراءات، والقانون التونسي الساري، بالإضافة إلى العقود مع الشركاء الماليين.

3 مبادئ التشغيل العامة لجمعية البوصلة

· الالتزام بحقوق الإنسان

- تعتبر البوصلة منظمة تروِّج وتدافع وتعمل من أجل حقوق الإنسان كما هو مُعرَّف في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقياته الفرعية؛ سواء في استراتيجيتها أو في أفعالها.

- تعترف البوصلة بالمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان كجوهرية ولا تجوز التنازل عنها، وغير منقوصة ومترابطة ومتكاملة، ومتساوية وغير تمييزية، سواء كانت حقوقًا أم التزامات.

- يُعتبر أي تصرف أو فعل أو كلمة أو التزام أو ترويج أو سلوك يستهدف التمييز بحق أشخاص أو المساس بكرامتهم أو حقوقهم الأساسية بسبب عمرهم أو جنسهم أو هويتهم الجنسية أو العرقية أو الإعاقة أو الوضع الاجتماعي-الاقتصادي غير مقبول وسيتم معاقبته.

· سياسة الصفر تسامح تجاه التحرش الجنسي

- يُعرَّف التحرش الجنسي بفرض أقوال أو سلوكيات ذات دلالة جنسية على شخص بشكل متكرر أو غير متكرر، سواء كانت تؤثر على كرامته بسبب طابعها المهين أو المهين، أو تخلق ضده حالة مرعبة أو معادية أو مسيئة.

- يُعتبر أي فعل، حتى لو لم يكن متكررًا، من استخدام أي شكل من أشكال الضغط الجاد بهدف الحصول على فعل ذو طابع جنسي، سواء كان يسعى لصالح فاعل الفعل أو لصالح طرف آخر، كتحريض جنسي.

- لا يجب على أي موظف أو موظفة في البوصلة تحمل أي تحرش جنسي أثناء عمله داخل المنظمة، بما في ذلك من زملائهم أو أي جهة ذات صلة أخرى.

- تتخذ البوصلة جميع التدابير اللازمة لحماية موظفيها ومتطوعيها من إمكانيات وآثار التحرش الجنسي ودعمهم في إجراءات الإبلاغ والتحكيم.

· سياسة الصفر تسامح تجاه التحرش النفسي

- يُعرَّف التحرش النفسي بأي سلوك يهدف إلى تدهور ظروف عمل شخص بطرق متكررة أو منهجية عن طريق الأفعال أو الكلمات أو السلوكيات أو التصرفات.

- لا يجب على أي موظف تحمل تصرفات التحرش النفسي التي تهدف أو تؤدي إلى تدهور ظروف عمله قادرة على المساس بحقوقه وكرامته، أو تأثير صحته الجسدية أو العقلية، أو المساس بمستقبله المهني.

· الالتزام النسوي

■ وعيًا بالتفاوتات والظلم النظامي بين الرجال والنساء، ستعمل البوصلة على تقليل الفوارق الراتبية بين النساء والرجال، وستضمن تمثيل النساء والهويات الجنسية الأخرى في المناصب القرارية في فريقها التنفيذي.

■ تعتمد البوصلة كأحد مؤشرات أداءها الرئيسية (KPI) "فجوة الراتب بين الجنسين" لضمان تحقيق توازن في المتوسطات الراتبية بين الرجال والنساء كمؤشر لتعزيز تقدم النساء في المناصب القرارية في الفريق التنفيذي.

■ تمنح البوصلة إجازة أمومة مدفوعة للمرأة الموظفة بدوام كامل لمدة 3 أشهر تبدأ من تاريخ المفترض للولادة. يمكن للموظفة، حسب طلبها، أن تقدم المنظمة، في إطار إمكانياتها وقرار الإدارة التنفيذية، 3 أشهر من المرونة في الأوقات ومكان العمل (العمل عن بُعد، توقيت معدل، إلخ). يعتبر هذا التدبير إضافيًا لتقليل ساعات العمل للنساء في السنة التالية للولادة وفقًا لقانون العمل التونسي.

■ تمنح البوصلة إجازة أبوة مدفوعة للرجل الموظف لمدة شهرين تبدأ من تاريخ المفترض للولادة من قبل الشريكة. يمكن للموظف، حسب طلبه، أن تقدم المنظمة، في إطار إمكانياتها وقرار الإدارة التنفيذية، شهرًا واحدًا من المرونة في الأوقات ومكان العمل (العمل عن بُعد، توقيت معدل، إلخ).

■ من خلال منح التعديل وتقليل ساعات العمل، تلتزم البوصلة بتخفيف جزء من عبء العمل عن الشخص.

· سياسة مكافحة الغش والفساد وسوء السلوك وسوء الإدارة

■ يُعرَّف الغش كأي إجراء يتخذ لخداع أو تجاوز القوانين والإجراءات عن طريق التلاعب أو إخفاء أو تقديم معلومات كاذبة أو وثائق أو قطع مالية أو غيرها للحصول على ربح أو مصلحة للشخص نفسه أو للآخرين.

■ يُعرَّف الفساد كفعل لشخص مخوَّل بسلطة ووظيفة معينتين طلب أو قبول هدية أو ميزة أيًا كان نوعها بهدف القيام بفعل أو الامتناع عن فعل أو يتعلق بوظيفته، وهذا بهدف تحقيق مصلحة خاصة.

■ يُعرَّف الإدارة السيئة كطريقة غير مسؤولة وغير محاسبة وغير فعّالة لإدارة وتنظيم منظمة وأنشطتها ومشاريعها وتمويلها ومحاسبتها وكذلك ممتلكاتها وسجلاتها ووثائقها.

■ يُعرَّف "سوء الممارسة" كأي سلوك غير لائق أو غير قانوني أو يشير إلى إهمال مهني مستمر. أمثلة على سوء الممارسة قد تشمل سرقة المعدات التابعة للمنظمة، واستخدام الموارد بشكل متكرر ودون إذن للتحقق من المصلحة الشخصية، والأخطاء المهنية المتكررة التي تؤثر على المنظمة، وإغفال الإعلان عن تضارب المصالح، وغير ذلك.

· الالتزام البيئي

■ يُطلب من الموظفين تقليل طباعة الوثائق واستخدام خراطيش الحبر بشكل أقل. يجب وضع الأوراق المطبوعة التي يمكن إعادة تدويرها في حاوية إعادة التدوير واستخدامها بأولوية كمسودات.

■ تقدم الإدارة مياه الشرب للموظفين للنظر في أي وسيلة ممكنة لتقليل استخدام زجاجات المياه البلاستيكية.

■ يتم تشجيع على استخدام وسائل النقل العامة، خاصة بين المدن. يجب تبرير استخدام المركبة الخاصة وغير الجماعية وفقًا لاحتياجات العمل الضرورية للمشروع.

4 بيئة العمل والتزام صاحب العمل

· إدارة جيدة للموظفات والموظفين

■ تعمل البوصلة على توفير بيئة ملائمة لموظفيها حتى يتمكنوا من أداء أعمالهم في أفضل ظروف ممكنة وفي حدود إمكانيات المنظمة. بالإضافة إلى ذلك، ستقدم البوصلة أدوات العمل والتوجيه والدعم والتعليمات التي تساعد الموظفينوالموضفات على أداء أدوارهم ومسؤولياتهم.

■ تعمل البوصلة على ضمان دخل كريم لموظفيها. علاوة على ذلك، تلتزم المنظمة بإنشاء جدول رواتب عادل وشفاف، وضمان استعراض دوري لهذا الجدول في حدود إمكانياتها المالية الحالية والمستقبلية، ومكافأة الموظفين بشكل عادل عن أدائهم، والمساهمة، قدر الإمكان، في توفير تأمين صحي جيد لموظفيها.

■ يجب على البوصلة ضمان بيئة عمل يمكن فيها للموظف التعبير عن تعليقاته واقتراحاته، وحيث تكون هناك فرص تطوير للموظفين.

■ البوصلة هي منظمة تروج للفرص المتكافئة والتنوع. علاوة على ذلك، تلتزم المنظمة بتوظيف الأشخاص المؤهلين بشكل عالي دون تمييز سلبي بناءً على الجنس أو الدين أو العرق أو الهوية الجنسية أو الحالة الزواجية أو إعاقة الشخص. وبهذا، ستعمل البوصلة على الحصول على فريق متنوع وتسعى لتقديم معاملة عادلة وعادلة لموظفيها.

■ في التزامها بالعدالة الاجتماعية وتقليل التفاوتات، تعتمد البوصلة كأحد مؤشرات أدائها الرئيسية نسبة "فجوة الأجور" التي يتم حسابها على أساس قسمة أعلى راتب عند العمل بدوام كامل في المنظمة على أدنى راتب عند العمل بدوام كامل. لا يجب أن تتجاوز هذه النسبة 8%.

· التخطيط وإدارة المال

■ تدير البوصلة ميزانيتها بشكل شفاف ومسؤول وفعّال ومستقل، مع الالتزام بالالتزامات القانونية وتلك التي تتعلق بالجهات المانحة للأموال.

■ يتم نشر تقارير التدقيق بانتظام على موقع الويب بعد الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة.

■ يتم تخطيط الأمور المالية للمنظمة سنويًا أو على المدى الطويل ويجب أن تأخذ في اعتبارها استدامة المنظمة.

■ تخضع جميع العمليات المالية والإدارية للتعليمات الواردة في كتيب الإجراءات والقانون التونسي الساري بالإضافة إلى العقود مع الشركاء الماليين.

13

البوصلة في الاعلام

على الرغم من محاولات التضييق على الفضائين المدني والسياسي وسعي السلطة القائمة لتكميم كل صوت معارض لها، إلا أن منظمة البوصلة استطاعت أن تبقى طوال سنة 2023 من بين الأصوات الحرة التي لم تحد على مبادئها والتي لم تدّخر أي جهد في كشف زيف وتناقضات الخطاب الرسمي للسلطة المواصلة في تطبيق سياسات التقشّف على نقيض شعاراتها من جهة وفي المشاركة في جهود التصدّي للمنعرج الاستبدادي الخطير من جهة أخرى.

من خلال إصدارات المنظمة العلمية و بياناتها المبدئية و الأنشطة التي تنظمها، تسعى البوصلة لتقديم معطيات موثوقة ولخلق مساحات تعبير بديلة من شأنها أن تفك الحصار على الخطاب الإعلامي الذي تحاول السلطة السيطرة عليه أيضا.

تمكنت البوصلة خلال سنة 2023 أن تبقى مرجعا في عديد المجالات وعلى رأسها الحقوق والحريات، الديمقراطية المحلية والمشاركة المواطنية، إضافة لسياسات الدولة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. يبرز هذا أكثر من خلال تواجد البوصلة في الإعلام سواء بمشاركاتها الإعلامية، بتصريحاتها أو بالاستشهاد بها في المقالات الصحفية والعلمية.

تجدون في الجدول التالي حصيلة البوصلة في الإعلام في سنة 2023.

التاريخ	الوسيلة الإعلامية الموقع	الموضوع	الرابط
01 جانفي2023	موقع باب بنات	ضرورة رفع يد السلطة التنفيذية على السلطة المحلية المنبثقة من انتخابات حرة ومباشرة	https://bws.la/zsqB
03 جانفي2023	جوهرة فم	التضامن مع المحامي العياشي الهمامي	https://bws.la/yswr
06 جانفي2023	jeuneafrique	دور المجتمع المدني التونسي في إطار السياق السياسي الحالي	https://bws.la/VseP
12 فيفري2023	le360	اتفاق تونس والاتحاد الأوروبي حول الهجرة	https://bws.la/wsr0
27 فيفري2023	لابراس.تن	ندوة دولية للعدالة الانتقالية بتونس تحت عنوان "التجربة التونسية والتجارب المقارنة".	https://bws.la/Kstk
5 مارس2023	العربي الجديد	الوضعية المهترئة للمنظومة الصحية	https://bws.la/5syK
9 مارس2023	L'ECONOMISTE MAGHRÉBIN	موقف منظمة البوصلة من المرسوم عدد 8 الصادر في 09 مارس 2023 والمتعلق بحل المجالس البلدية والدعوة إلى تنظيم انتخابات بلدية	https://bws.la/yswr
13 مارس2023	إذاعة اكسبرس فم	موقف المنظمة من مجلس نواب الشعب ومن متابعة أشغاله	https://bws.la/WsiM
14 مارس2023	ميدي شو موزاييك فم	موقف المنظمة من مجلس نواب الشعب ومن متابعة أشغاله	https://bws.la/Ksoo
14 مارس2023	تونس الرقمية	موقف المنظمة من مجلس نواب الشعب ومن متابعة أشغاله	https://bws.la/bspb

14 مارس 2023	قناة نسمة	موقف المنظمة من مجلس نواب الشعب ومن متابعة أشغاله	https://bws.la/asaN
17 مارس 2023	lepoint	التنديد بالمنحى الاستبدادي في تونس	https://bws.la/sssZ
30 مارس 2023	orientxxi	موقف المنظمة من مجلس نواب الشعب ومن متابعة أشغاله	https://bws.la/rsds
01 أفريل 2023	L'ECONOMISTE MAGHRÉBIN	موقف منظمة البوصلة من المرسوم عدد 8 الصادر في 09 مارس 2023 والمتعلق بحل المجالس البلدية والدعوة إلى تنظيم انتخابات بلدية	https://bws.la/FsfH
01 أفريل 2023	جوهرة فم	موقف منظمة البوصلة من المرسوم عدد 8 الصادر في 09 مارس 2023 والمتعلق بحل المجالس البلدية والدعوة إلى تنظيم انتخابات بلدية	https://bws.la/bspb
01 أفريل 2023	جوهرة فم	موقف منظمة البوصلة من المرسوم عدد 8 الصادر في 09 مارس 2023 والمتعلق بحل المجالس البلدية والدعوة إلى تنظيم انتخابات بلدية	https://bws.la/bspb
18 أفريل 2023	Tribune de Genève	التنديد بالمنحى الاستبدادي في تونس	https://bws.la/bspb
25 أفريل 2023	urgente24	مقترحات البوصلة لإرساء عدالة جبائية تنطلق عبر مراجعة جدول الضريبة على الدخل	https://bws.la/bspb
26 أفريل 2023	كابيتاليس	مقترحات البوصلة لإرساء عدالة جبائية تنطلق عبر مراجعة جدول الضريبة على الدخل	https://bws.la/Qskv
22 ماي 2023	هيومن رايتس واتش	التنديد بوضع يد الرئيس على السلطة القضائية والسطوة عليها	https://bws.la/fslA
03 جويلية 2023	realinstitutoelcano	وضعية الحقوق والحريات في تونس	https://bws.la/5szW
07 جويلية 2023	العربي الجديد	100 يوم من عمل البرلمان التونسي الجديد	https://bws.la/ysxV
11 جويلية 2023	الجزيرة	الدعوة لإطلاق سراح المعتقلين السياسيين	https://bws.la/2scg
31 جويلية 2023	كابيتاليس	ممضى من قرابة 50 منظمة، بيان مساندة لجمعية دمج للعدالة والمساواة التي "تتعرض إلى الهرسلة البوليسية"	https://bws.la/lsvw

03 أوت 2023	العربي الجديد	البرلمان التونسي يدخل عطلته البرلمانية بحصيلة هزيلة وأداء متأرجح	https://bws.la/6sbd
12 أوت 2023	middleeastmonitor	وضعية الحقوق والحريات في تونس	https://bws.la/csnS
20 أوت 2023	africanmanager	ممارسات العنصرية ضد المهاجرين.ات جنوب الصحراء	https://bws.la/Qsmk
20 أوت 2023	تيليغراف	ممارسات العنصرية ضد المهاجرين.ات جنوب الصحراء	https://bws.la/ssQd
21 أوت 2023	Financial Afrik	مفاوضات الدولة التونسية مع صندوق النقد الدولي	https://bws.la/NsW2
23 أوت 2023	الجزيرة	الانتهاكات البوليسية في تونس	https://bws.la/QsEC
30 أوت 2023	euronews	مقترحات البوصلة لإرساء عدالة جبائية تنطلق عبر مراجعة جدول الضريبة على الدخل	https://bws.la/OsR7
13 سبتمبر 2023	العربي الجديد	تسهيل شروط الانتخابات المحلية في تونس: استباق ضعف المشاركة وصعوبة جمع التزكيات	https://cutt.ly/zwKwqZbT
19 سبتمبر 2023	بيزنيس نيوز	التنديد بالمنحى الاستبدادي في تونس	https://cutt.ly/IwKwwc6o
20 سبتمبر 2023	worldcrunch	مقترحات البوصلة لإرساء عدالة جبائية تنطلق عبر مراجعة جدول الضريبة على الدخل	https://cutt.ly/cwKwwCJo
6 نوفمبر 2023	الجزيرة	محاولات التضييق على الفضاء المدني من خلال تنقيح المرسوم 88 المنظم للجمعيات والتراجع عن مكتسباته	https://cutt.ly/pwKweyPw
9 نوفمبر 2023	معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط	الدور المحوري للمجتمع المدني التونسي في تعزيز ثقافة المساءلة بين صناع القرار والمؤسسات	https://cutt.ly/ewKweEaO
12 نوفمبر 2023	كابيتاليس	محاولات التضييق على الفضاء المدني من خلال تنقيح المرسوم 88 المنظم للجمعيات والتراجع عن مكتسباته	https://cutt.ly/NwKwe7yT
28 نوفمبر 2023	Radio Friga FM	نتائج دراسة بعنوان "أثر سياسات التقشف على ولوج الشباب إلى خدمات الصحة"	https://cutt.ly/VwKwrQvJ

29 نوفمبر2023	Mosaïque FM	تقديم دراسة بعنوان " أثر سياسات التقشف على ولوج الشباب إلى خدمات الصحة"	https://cutt.ly/FwKwr4qo
29 نوفمبر2023	Tunisie Numérique	نتائج دراسة بعنوان " أثر سياسات التقشف على ولوج الشباب إلى خدمات الصحة"	https://cutt.ly/bwKwtWGP
29 نوفمبر2023	directinfo	آثار سياسات التقشف على جودة الخدمات الصحية	https://cutt.ly/2wKwymw0
30 نوفمبر2023	Ulysse Fm	نتائج دراسة بعنوان " أثر سياسات التقشف على ولوج الشباب إلى خدمات الصحة"	https://cutt.ly/FwKwuu71
30 نوفمبر2023	Radio RTCI	نتائج دراسة بعنوان " أثر سياسات التقشف على ولوج الشباب إلى خدمات الصحة"	https://cutt.ly/2wKwumZy
2 ديسمبر2023	راديو تطاوين	نتائج دراسة بعنوان " أثر سياسات التقشف على ولوج الشباب إلى خدمات الصحة"	
5 ديسمبر2023	تلفزة تيفي	محاولات التضييق على الفضاء المدني من خلال تنقيح المرسوم 88 المنظم للجمعيات والتراجع عن مكتسباته	https://cutt.ly/4wKwiBNj
8 ديسمبر2023	جريدة المغرب	محاولات التضييق على الفضاء المدني من خلال تنقيح المرسوم 88 المنظم للجمعيات والتراجع عن مكتسباته	https://cutt.ly/GwKwpqUC
12 ديسمبر2023	التلفزة الوطنية - النشرة الرئيسية للأخبار	مشاركة البوصلة في مؤتمر حول آثار الديون و المؤسسات المالية الدولية من تنظيم المرصد التونسي للاقتصاد	https://cutt.ly/jwKwpNjK
17 ديسمبر2023	africanmanager	آثار سياسات التقشف على جودة الخدمات الصحية	https://cutt.ly/wwKwaxVl
24 ديسمبر2023	موزاييك فم	غياب قانون ينظّم صلاحيات المجالس المحلية	https://cutt.ly/SwKwaLZD
28 ديسمبر2023	تينيسكوب	ضرورة سن قانون يوضح الصلاحيات والمهام والامتيازات الموكولة لأعضاء المجالس المحلية	https://cutt.ly/3wKwscdo

14

خاتمة

في ختام ما قدّمته منظمة البوصلة من انتاجات معرفيّة ولقاءات حواريّة وأنشطة أخرى قُمنا بتعدادها وتقديمها في هذا التقرير، لا يسعنا إلّا أن نُذكّر بتمسّك البوصلة بمبادئها و ثوابتها من العديد من المسائل والقضايا السياسيّة، الاقتصادية والحقوقية ودفاعها الشرس عن قيمْ المُواطنة والديمقراطية والتحرر. كما تُجدّد اعلانها الدائم بتصديها وتنديدها بكافة أشكال الهيمنة ومُحاولات تثبيت الاستبداد واحلاله محلّ الديمقراطيّة.

كما تدفع منظمة البوصلة من خلال تنوّع أنشطتها وانتاجاتها المعرفيّة إلى خلق تصوّرات وتحاليل تُقدّم إجابات واضحة ومُنحازة حول الأوضاع الراهنة في البلاد، لتساهم في انتاج المُرتكزات الفكرية الضرورية للتصدي للاستبداد ونشر قيم الحرية والديمقراطية.

منظمة البوصلة

2024